الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(655)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

"جمعية حقوق الإنسان": حضرنا جلسة محاكمة المتهمين في قضية "خاشقجي"

أكدت حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة المتورطين في هذه القضية

المصدر: جريدة سبق الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
https://sabq.org/Cnq38k

ياسر العتيبي -الرياض

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ببدء محاكمة الأشخاص المتهمين في قضية مقتل المواطن جمال بن أحمد حمزة خاشقجي بعد عقد أولى جلسات المحاكمة اليوم الخميس 27/ 4/ 1440هـ الموافق 3/ 1/ 2019م بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض، والتي حضرتها الجمعية، وقد بلغ عدد المحالين للمحاكمة 11 متهماً من بينهم 5 موقوفين طالبت النيابة بقتلهم، وبحضور محاميهم.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن هذه الخطوة تؤكد حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة الأشخاص المتورطين في هذه القضية، وأن تأخذ العدالة مجراها، وأن يحاسَب كل من اشترك في ارتكاب هذه الجريمة البشعة، مشيراً إلى أن الجمعية على ثقة بأن العدالة ستتحقق، وأن كل من تجاوز القانون أو خان أمانته أو مهامه الوظيفية سينال عقابه، وهو ما ظهر من لائحة الاتهام التي قدّمتها النيابة العامة والتي طالبت بإيقاع الجزاء الشرعي بحق المتهمين كل بحسب مقدار مشاركته أو مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة.

وكان النائب العام قد صرح بأنه إلحاقاً للبيانات الصادرة بتاريخ 10/ 2/ 1440هـ الموافق 19/ 201810 /م، وتاريخ 16/ 2/ 1440هـ الموافق 25/ 10/ 2018م، وتاريخ 7/ 3/ 1440هـ، الموافق 15/ 11/ 2018م؛ فقد عقدت هذا اليوم الخميس الموافق 27/ 4/ 1440هـ الجلسة الأولى بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض للمدانين من قِبَل النيابة العامة في قضية مقتل المواطن جمال بن أحمد حمزة خاشقجي، وعددهم 11، بحضور محاميهم؛ بناء على المادة 4 من نظام الإجراءات الجزائية؛ حيث طالبت النيابة العامة بإيقاع الجزاء الشرعي بحقهم، ومن بينهم 5 موقوفين طالبت بقتلهم؛ لضلوعهم في جريمة القتل.. وبعد سماعهم للدعوى طلبوا جميعاً نسخة من لائحة الدعوى والإمهال للإجابة عما ورد فيها، وقد تم تمكينهم من المهلة التي طلبوها حسب المادة 136 من نظام الإجراءات الجزائية؛ فيما تستمر النيابة العامة في إجراءات التحقيق مع عدد من المتهمين.

جمعية حقوق الإنسان: بدء محاكمة المدانين بقتل خاشقجي يؤكد حرص السعودية على العدالة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1696714

»عكاظ» (النشر الإلكتروني)
رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ببدء محاكمة الأشخاص المتهمين في قضية مقتل المواطن جمال بن أحمد حمزة خاشقجي، بعد عقد أولى جلسات المحاكمة اليوم (الخميس) في المحكمة الجزائية بمدينة الرياض.
وأوضحت جمعية حقوق الإنسان أنها حضرت أولى جلسات المحاكمة للمتهمين الـ11، من بينهم 5 موقوفين طالبت النيابة العامة بقتلهم، وبحضور محاميهم.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن هذه الخطوة تؤكد حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة الأشخاص المتورطين في هذه القضية، وأن تأخذ العدالة مجراها وأن يحاسب كل من اشترك في ارتكاب هذه الجريمة البشعة، مؤكدا أن الجمعية على ثقة بأن العدالة ستتحقق وأن كل من تجاوز القانون أو خان أمانته أو مهماته الوظيفية سينال عقابه، وهو ما ظهر من لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة التي طالبت بإيقاع الجزاء الشرعي بحق المتهمين كل بحسب مقدار مشاركته أو مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة، وقد تم منح المتهمين فرصة للرد على ما ورد في لائحة الدعوى وإمهالهم للإجابة حسب مقتضى المادة (136) من نظام الإجراءات الجزائية

جمعية حقوق الإنسان تحضر الجلسة الأولى لمحاكمة المدانين في قضية خاشقجي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1729338

الرياض - سعيد المبارك
رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ببدء محاكمة الأشخاص المتهمين في قضية مقتل المواطن/جمال بن أحمد حمزة خاشقجي بعد عقد أولى جلسات المحاكمة اليوم الخميس 1440/4/27هـ الموافق 3/1/2019م بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض والتي حضرتها الجمعية وقد بلغ عدد المحالين للمحاكمة (11)متهما من بينهم (5) موقوفين طالبت النيابة بقتلهم، وبحضور محاميهم.
وقد أوضح رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني بأن هذه الخطوة تؤكد حرص السلطات السعودية على سرعة محاكمة الأشخاص المتورطين في هذه القضية وأن تأخذ العدالة مجراها وأن يحاسب كل من اشترك في ارتكاب هذه

الجريمة البشعة، والجمعية على ثقة بأن العدالة ستتحقق وأن كل من تجاوز القانون أو خان أمانته أو مهامه الوظيفية سينال عقابه.
وهو ما ظهر من لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة والتي طالبت بإيقاع الجزاء الشرعي بحق المتهمين كل بحسب مقدار مشاركته او مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة، وقد تم منح المتهمين فرصة للرد على ما ورد في لائحة الدعوى وإمهالهم للإجابة حسب مقتضى المادة (136) من نظام الإجراءات الجزائية.

الرياض والدمام في الصدراة و"الأحوال المدنية" الأعلى

«جمعية حقوق الإنسان" تستقبل 2871 قضية خلال عام

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617662

الدمام – رحمة ذياب |منذ 19ساعة في 5 يناير 2019 -اخر تحديث في 5يناير 2019 / 18:37
تصدرت مدينتا الرياض والدمام في عدد القضايا الواردة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال عام 2017 وفقاً لتصنيف فروعها، فيما بلغ مجموع القضايا الواردة إليها من جميع المناطق 2871 قضية، وشهدت الأرقام تراجعاً في عدد القضايا المسجلة، بـ5.26 في المئة، مقارنة في العام الذي قبله.
وتصدرت قضايا الأحوال المدنية في التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بواقع 636 قضية، تليها قضايا السجناء إذ رصدت الجمعية 397 قضية، ثم قضايا أخرى بواقع 391، وشملت القضايا أيضاً العنف الأسري بواسع 353 قضية، والإدارية 384، وتذيلت العمالية قائمة القضايا بـ266 قضية، والأحوال الشخصية 144 قضيةفي جميع فروع الجمعية في المملكة.
وتجاوز عدد المتقدمين الذكور، الإناث إذ بلغ عددهن 1294، أما الذكور فكانوا 1577. وكانت منطقة الرياض الأعلى في عدد القضايا الواردة وبلغت 1518 قضية، ثم فرع الجمعية في مدينة الدمام بـ354 قضية، وجاءت الجوف الأقل بين فروع الجمعية بواقع 66 قضية، وتراجع عدد القضايا في كل من جدة ومكة المكرمة.
وتضمن التقرير مؤشرات حول المتغيرات بين العامين 2016 و2017، إذ بلغت نسبة قضايا العنف ضد الطفل 18.38 في المئة من إجمالي قضايا العنف ضد الطفل الواردة إلى الجمعية منذ التأسيس بارتفاع 2.31 في المئة عن العام الماضي، فيما بلغت قضايا الأحوال الشخصية 4.12 في المئة من إجمالي قضايا الأحوال الشخصية الواردة إلى الجمعية منذ التأسيس، وشهدت ارتفاعاً قدره 0.26 في المئة عن عام 2016، ولوحظ ضمن المتغيرات أن القضايا الأخرى والقضائية شهدت ارتفاعاً طفيفاً، في الوقت الذي شهدت القضايا العمالية والأحوال المدنية والسجناء والإدارية تراجعاً بنسب مختلفة.
واختلفت القضايا وفقاً للتصنيف، فمنها طلب إعادة نظر البالغ عددها 152 قضية، واعتراض على قرار 96 قضية، وتعديل الوضع الوظيفي بقضية واحدة، وشملت القضايا أيضاً مطالبة بمستحقات مالية لدى الإدارة بـ12 قضية، فيما بلغ عدد القضايا المتعلقة في تجاوز أو تعدي من بعض الجهات الإدارية 19 قضية، إضافة إلى قضايا أخرى تتعلق في طول مدة الإجراءات 33 قضية، ومطالبة بتنفيذ حكم قضائي تسع قضايا، وفصل تعسفي مثلها، وقضيتين تحت مسمى «بطالة»، إضافة إلى اعتداء على الممتلكات أربع قضايا، وتنوعت القصايا بين أخطاء طبية (10 قضايا)، وتلوث بيئي، ومنع من السفر بسبب قرار إداري، وترحيل إجباري، وطلب نقل، وطلب إعادة إلى الوظيفة، وطلب ترحيل.
وتنوعت الجنسيات المتقدمة إذ تصدر السعوديون بـ295 قضية، ثم اليمنيون 21 قضية، والمصريون 18 قضية، وسوريون 15 قضية، وجنسيات أخرى)سودانية، وأردنية، وهندية، ومغربية، واثيوبية، وفلسطينية، وجنسيات أخرى (تم تصنيفها بحسب الفروع المستلمة للقضية.

شركات تخالف أنظمة العمل وتشترط موظفات بلا نقاب وذوات بشرة بيضاء

"يا هلا" استعرض قصصاً غريبة للمتضررات.. و"الفاخري": مخالفة صريحة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
https://sabq.org/sTVq6z

عبدالحكيم شار -الرياض
قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري إنه تم رصد إعلانات، يتم فيها تخصيص مواصفات محددة لبعض الأعمال، منها ألا تكون المتقدمة لها "منتقبة"، وفي ذلك مخالفة واضحة وصريحة لأنظمة العمل.
وتفصيلاً، ناقش برنامج يا هلا اشتراط شركات سعودية على منظمات الفعاليات من الفتيات عدم النقاب، واستعرض قصصًا غريبة للمتضررات.
وفي هذا الصدد قالت طرفة الحيلان، وهي مترجمة: إن شروط التنظيم كانت واقعية، مثل الخبرة واللغة. أما هذه الأيام فكل ما يصلنا من شروط يتعلق بالحجاب، بل يتعلق بطول ولون بشرة المنظمة.
وذكرت المواطنة انفال الخثران أنه تم رفضها بحجة أنها منتقبة بعد أن قدمت على شركتَيْن مهتمتَيْن بتنظيم الفعاليات.
ومن جهتها، أكدت وزارة العمل للبرنامج أن نظام العمل يمنع أي تمييز في فرص العمل، ويؤكد حقوق المساواة بين العاملين، كما لا يجوز القيام بأي عمل من شأنه الضغط على حرية الآخر.

خادم الحرمين يوجه الوزراء والمسؤولين بسرعة تنفيذ ما تضمنته الميزانية من برامج ومشاريع

المصدر: جريدة واس الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
https://www.spa.gov.sa/1872590

الرياض 02 جمادى الأولى 1440 هـ الموافق 08 يناير 2019 م واس
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني معالي رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عضوة البرلمان المكسيكي جابريلا بارون اليوم، التقت خلالها بعدد من أعضاء الجمعية بحضور رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى الدكتور صالح بن محمد الخثلان.
وقدم رئيس الجمعية شرحاً عن أنشطة الجمعية وإسهاماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي

تتلقاها وما تقدمه الجمعية من أعمال في هذا الشأن ، مؤكداً التطور الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان ومن ذلك صدور أنظمة الحماية من الإيذاء وحماية الطفل وإنشاء مجلس للأسرة.

«حقوق الإنسان": بحثنا مع وفود أجنبية حرية التعبير والإعدام وممارسة الشعائر الدينية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618065

الدمام – رحمة ذياب |منذ 6ساعات في 10 يناير 2019 -اخر تحديث في 9يناير 2019 / 19:57
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مسؤولين فيها، ناقشوا مع وفود رسمية من داخل المملكة وخارجها، قضايا تتعلق في حرية التعبير وتطبيق عقوبة الإعدام، والحرية في ممارسة الشعائر الدينية، إضافة إلى قضايا عمالية، أبرزها أوضاع العمال الذين لا يعودون إلى بلدانهم بعد انتهاء عقودهم مع أرباب العمل، وما يترتب على ذلك من مخالفات لأنظمة العمل والاقامة.
وأبانت الجمعية في تقريرها السنوي الصادر أخيراً)اطلعت «الحياة» عليها)، أنها بحثت مع خلال زيارات رسمية قام بها مسؤولون فيها، او خلال استقبالهم وفوداً، مفهوم الفقر ووسائل مواجهته والأنظمة والقوانين السعودية التي تهدف إلى مساعدة الفئات الأقل دخلاً.
وأشارت الجمعية إلى أن أحد الوفود الأجنبية ناقش الولاية على المرأة، إذ أكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني له أن «الولاية شرعت لمصلحتها (المرأة(، وليس بهدف الانتقاص من حقوقها، وعندما يكون هناك تطبيقاً خاطئاً من بعض الأولياء أو استغلال لهذه الولاية؛ فإنه يتم العمل على معالجته، وإزالة الأسباب.«
وأشارت وفود زائرة إلى »تقدم ملحوظ» في مكافحة المملكة جرائم الاتجار في البشر، وإنشاء لجنة لهذا الغرض، وأيضاً آليات التعامل مع قضايا السجناء وفق الأنظمة والقوانين السعودية، وقضايا حقوقية أخرى، منها حرية التعبير وعقوبة الإعدام والعمالة الأجنبية وممارسة الشعائر الدينية.
ما على صعيد النقاشات المحلية، فأوضح التقرير أن الجمعية بحثت مع المديرية العامة للسجون، تطوير بعض الإصلاحيات من حيث حجم الطاقة الاستيعابية، خصوصاً سجن جازان العام، وتطوير التجهيزات فيها، خصوصاً المرافق والأثاث والطعام والتكييف، والتغذية والرعاية الصحية والتشميس، والتعامل مع السجناء المرضى، إضافة إلى بحث مدى تطبيق نظام المرافعات الشرعية وآلية توفير الخلوة الشرعية للسجناء، وتم التوصل إلى ضرورة تعزيز التبادل والتعاون فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية.
وطرحت الجمعية مع جهات محلية مشكلات أخرى، تتعلق في التلوث، وحقوق الموظفين، إذ أوصت بضرورة «تشديد الرقابة على الردم العشوائي في بعض المناطق، وتحديد المناطق المراد إزالتها ونقل المخلفات منها من أمانة المنطقة بالتنسيق مع هيئة المساحة الجيولوجية، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وضرورة إزالة ونقل المخلفات فيأسرع وقت ممكن من أمانات المناطق إن وجدت وإعادة تأهيل المناطق بيئياً بعد إزالة النفايات.
ونفذت الجمعية زيارات إلى مستشفيات حكومية، رصدت من خلالها «ايجابيات وسلبيات»، وخرجت بتوصيات أهمها أن «بعض المستشفيات بحاجة إلى تحديث الأجهزة القديمة لانتهاء عمرها الافتراضي»، مشيرة إلى أن جميع الخدمات الطبية متوافرة في غالبية المستشفيات، إلا ان بعض الادارات تعاني من نقص في الكادر الطبي، لاسيما في أقسام الإسعاف والعناية المركزة.
وناقشت الجمعية مع المديرية العامة للجوازات، أوضاع أبناء السعوديات وأبناء المواطنات المتوفيات، والإقامة الدائمة لأمهات السعوديين، أو أبناء السعوديات المتزوجات من دون عقد رسمي، ونقل كفالتهم.
ولتكرار أحداث الشغب في مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة،

قدمت الجمعية توصيات تدعو إلى «ايجاد مبنى يلبي احتياجات النزيلات والاستعانة في المتخصصين في علم النفس والتربية والاجتماع، لدراسة أسباب الشغب المتكرر، ووضع حلول مناسبة للقضاء عليه، وتشكيل لجنة دائمة لمراقبة ومتابعة سير المعاملات المتعلقة في النزيلات، والحرص على متابعة إنهاء محكومياتهن.»

هيئة حقوق الإنسان: تقديم المتهمين في قضية خاشقجي للمحاكمة يؤكد أن العدالة ستأخذ مجراها

المصدر: جريدة مكة الاحد 28 ربيع ثاني 1440هـ - 4 يناير 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1093786

واس - الرياض
حضرت هيئة حقوق الإنسان، الجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين من قبل النيابة العامة في قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي - رحمه الله - التي عقدت اليوم الخميس بالمحكمة الجزائية بمدينة الرياض؛ حيث وجهت النيابة العامة الاتهام لأحد عشر متهما.
وأشارت الهيئة إلى أن تقديم المدانين للمحاكمة يأتي تأكيدا لما سبق وأن أوضحته المملكة من أن العدالة ستأخذ مجراها، وأن كل من شارك في ارتكاب هذه الجريمة سينال الجزاء الرادع.
وبينت الهيئة أن إجراءات المحاكمة جرت على نحو ما كفلته أنظمة المملكة لجميع أطراف الدعوى الجزائية.

«حقوق الإنسان" تواجه الجهات بـ 7" إشكاليات.. وتقترح آليات الحلول

أبرزها تأخر الرد ومحدودية الكفاءات وعدم توفر البيانات

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607950

سعيد الزهراني - الطائف
تمثل قضايا حقوق الإنسان أحد المسارات المهمة، التي أولتها المملكة العربية السعودية اهتمامًا متعاظمًا، متناغمة في ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تحكم المملكة، مراعية للقوانين العالمية في هذا المجال، وجاء تشكيل هيئة حقوق الإنسان في المملكة متسقًا مع هذا التوجه على أعلى مستوى، بالنظر إلى أن هذه الهيئة ترتبط مباشرة بخادم الحرمين الشريفين، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؛ بحيث تكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، كما روعي أن تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية، ويكون لها الاستقلال التام في ممارسة مهماتها المنصوص عليها في نظام الهيئة.. كذلك تضمنت أنظمة المملكة نصوصًا صريحة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم، ونظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، ونظام الإجراءات الجزائية، وغيرها من الأنظمة العدلية، كما تضمنت الأنظمة الأخرى كأنظمة العمل،

والصحة، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الأنظمة واللوائح، أحكامًا تفصيلية للمبادئ الواردة في النظام الأساسي للحكم..

ومع كل هذه الجهود المقدرة، فإن «هيئة حقوق الإنسان» تواجه جملة من التحديدات والصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام أداء مهامها المنوطة بها على الوجه المطلوب، وقد حددت الهيئة (7) صعوبات أساسية يتصدرها «تأخر بعض الجهات الحكومية في الرد على استفساراتها، مع عدم وضوح البيانات والمعلومات المرسلة»، ويتذيلها «عدم وجود مدونة شاملة للأحكام والجرائم»، وبينهما 5 إشكاليات أخرى، مثبوتة في سياق هذا التحقيق، مع مقترحات «حقوق الإنسان» لحلها.

الإشكالية الأولى

•تأخر الرد وعدم الوضوح

يمثل تأخر الرد من بعض الجهات المختصة على الاستفسارات، مقرونًا مع عدم وضوح البيانات والمعلومات المطلوبة أحيانًا، أحد أبرز الصعوبات التي تواجهها هيئة حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى وجود تحسن ملحوظ في التعاون مع الهيئة من بعض الجهات.

•مقترح الحل: التأكيد على الجهات ذات العلاقة بسرعة الرد على ما يوجه إليها من استفسارات في الوقت المحدد وبالتوضيح الكافي.

الإشكالية الثانية

•محدودية الكفاءات المتخصصة

تواجه الهيئة بشكل واضح محدودية في الكفاءات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وقلة عددها مقارنة مع التحديات التي تواجهها المملكة.

•مقترح الحل: أهمية التوسع في البرامج الأكاديمية والتدريبية المتخصصة في الجامعات والكليات والمعاهد في مجال حقوق الإنسان.

وقد صدر «أمر سامي» في وقت سابق بهذا الخصوص، وما زالت الهيئة تتواصل بشكل مستمر مع وزارة التعليم؛ لحض الجامعات والكليات والمعاهد على التوسع في البرامج القائمة واستحداث المزيد منها.

الإشكالية الثالثة

•عدم البيانات والإحصاءات

تعاني الهيئة من عدم توافر البيانات بشكل كافٍ لدى بعض الجهات، أو تفاوت البيانات والإحصاءات بين جهة وأخرى حيال ذات الموضوعات، فضلًا عن الوقت والجهد المبذول في طلب هذه المعلومات وتحليلها والحصول عليها في الوقت المطلوب.

•مقترح الحل: أهمية تنسيق الجهود بين الهيئة العامة للإحصاء والجهات الحكومية ذات الصلة؛ لبناء قواعد المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان

وفي هذا الصدد وقّعت الهيئة مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للإحصاء لتعزيز التعاون بين الجهتين في مجال الإحصاءات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أنهما لا يزالان يواجهان صعوبة في الحصول على المعلومات من الجهات الحكومية الأخرى.

الإشكالية الرابعة

•عدم وجود إدارات لحقوق الإنسان في الجهات الحكومية

من بين التحديات التي تواجهها الهيئة عدم وجود إدارات خاصة لحقوق الإنسان في جميع الجهات الحكومية، فضلًا عن الحاجة إلى تفعيل الإدارات الحالية بالشكل الذي يعود بالفائدة على المنشأة أو المستفيدين من خدمتها.

•مقترح الحل: السعي لإنشاء إدارات لحقوق الإنسان في الجهات الحكومية الأخرى وفقًا للاجراءات النظامية المتبعة، وأن ترتبط إدارات حقوق الإنسان كافة في الجهات الحكومية بالمسؤول الأول بالجهاز؛ بحيث تكون ضابط اتصال مع الهيئة.

الإشكالية الخامسة

•تدني مستوى الوعي بحقوق الإنسان

في ظل تدني مستوى الوعي بحقوق الإنسان، نفذت بعض الجهات الحكومية حملات توعوية لرفع مستوى الوعي ببعض الحقوق والواجبات المتعلقة بمهامها واختصاصاتها، وما يقدم من خدمات للمواطن والمقيم، لكن لا تزال هناك حاجة ملحة لمبادرة بقية الجهات الحكومية لتعزيز الوعي بالحقوق كافة لدى المواطنين والمقيمين.

•مقترح الحل: ترى الهيئة ضرورة أن تعمل الجهات المختصة المعنية على وضع برامج توعوية لصاحب الحق، أو من يقوم على تقديمه، بحسب اختصاصات الجهة ومسؤولياتها لبيان الحقوق والالتزامات والأطر النظامية والإجرائية المتعلقة بذلك، وتلتزم الهيئة بالإسهام فنيًّا في تلك الحملات والبرامج، في إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

الإشكالية السادسة

•ذيوع الأخبار الفردية المغلوطة

من الملاحظ تداول بعض وسائل الإعلام المحلية والأجنبية أخبارًا تختص بحقوق الإنسان في المملكة، تتسبب في الإساءة لملف حقوق الإنسان، وبالرغم من أنها حالات فردية محدودة، وبعضها ضُخّم إعلاميًّا، أو بُني على معلومات غير دقيقة، أو من مصادر غير معتمدة؛ بعضها وسائل إعلام محلية، فإنه يتم تداولها على أنها حقائق محضة.

•مقترح الحل: إلزام وسائل الإعلام المحلية بالتحقق من صحة معلوماتها، لا سيما ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وضرورة تبيانها بنفس المكان والمساحة في حال نشرها لأخبار يثبت عدم دقتها، كما ينبغي لوسائل الإعلام مراعاة أن هذه القضايا قد تكون محل تحقيق أو لا تزال أحكامًا قضائية ابتدائية، وعلى الجهات الحكومية المعنية المبادرة لتوضيح الحقيقة بشكل عاجل لتبيانها للمجتمع والإعلام.

الإكالية السابعة

•عدم وجود مدونة شاملة للأحكام والجرائم

أدى عدم وجود مدونة شاملة للجرائم والعقوبات، ومدونة للأحوال الشخصية إلى ظهور بعض الاجتهادات التي استغلت لمحاولة الإساءة لملف حقوق الإنسان في المملكة.

•مقترح الحل: أهمية الإسراع في إصدار المدونة التي سبق وأن صدر فيها «أمر سامي» بهذا الخصوص.

أبرز أنظمة حقوق الإنسان في المملكة

نظام الحماية من الإيذاء.
نظام حماية الطفل.
نظام رعاية المعوقين.
نظام المطبوعات والنشر.
نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
نظام التنفيذ.
لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.

الجزيرة

هيئة حقوق الإنسان تعزز الوعي الحقوقي لزوار الجنادرية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2019/20190103/143307

أسهم جناح هيئة حقوق الإنسان بالمهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية 33 (في تعزيز الوعي الحقوقي لدى زوار المهرجان، من خلال مشاركتها بعدد من الأركان والأقسام في المهرجان.

وتقدم الهيئة من خلال جناحها استشارات توعوية وركناً خاصاً لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، إلى جانب قسم للإستقبال وتوزيع النشرات التوعوية، وقسم للأطفال يهتم بالعرض المسرحي يُبث خلاله رسائل توعوية بطريقة مناسبة لأعمار الأطفال ومداركهم، وقسم آخر يركز على العروض السينمائية للأطفال يُعرض خلاله مسلسل للتعريف بالمبادئ الحقوقية.

ويبث الجناح للزوار عبر شاشاته أفلاماً توعوية وتعريفية بحقوق الإنسان، كما يقدم تعريفاً بالأنظمة والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي أصبحت المملكة طرفا فيها، والإجابة على الاستفسارات المطروحة من الزوار – .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل" تبدأ إشعار المرأة بطلاقها عبر الـ«sms»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617730

الرياض - «الحياة» | منذ 10 ساعات في 6 يناير 2019 - اخر تحديث في 6 يناير 2019 / 00:24
وجه وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وليد الصمعاني، بتفعيل خاصية إشعار المرأة بطلاقها عبر الرسائل القصيرة على الهاتف المحمول(sms) ، ابتداء من اليوم (الأحد.(
واوضحت الوزارة في بيان صحافي أصدرته أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن محاكم المملكة تلقت تعميما للعمل بالقرار ابتداء من اليوم، وذلك «تيسيرا على المستفيدات وحفظا لحقوقهن، إلى جانب تعزيز التحول الرقمي في الوزارة بالمزيد من الخدمات.«
وأشارت إلى أن المحاكم ستشعر المرأة بصكوك الإنهاءات الصادرة بشأن حالتها الاجتماعية فور اعتمادها، عبر هاتفها المسجل في بوابة «أبشر» الإلكترونية برسالة نصية توضح رقم الصك والمحكمة المعنية بالطلاق.
ولفتت إلى أنه يتعين على الموظف التأكد من السجل المدني للمرأة وتاريخ ميلادها المسجل في «أبشر» عند تقديم طلب الانهاءات، مبينة أن النساء سيتاح لهن من اليوم الاستعلام عبر بوابة الخدمات الإلكترونية للوزارة «ناجز» عن الحالة الاجتماعية لها وإظهار تفاصيل الصك، مضيفة «في حال مراجعة المرأة لاستلام صورة الصك، فسيكون ذلك عن طريق القسم النسائي بالمحكمة المختصة أو من قبل مكتب قاضي المحكمة.«
وكانت وزارة العدل دشنت خدمة الربط الإلكتروني مع مركز المعلومات الوطني لتسجيل حالات الزواج آليا بعد المصادقة على عقد النكاح الشرعي، حيث يتم تحديث الحالة الاجتماعية للزوجين مباشرة في نظام «أبشر» ومعلومات المواطنين لدى وكالة الأحوال المدنية.

قانونيون يشيدون بقرار القضاء "لا عقوبة للشبهة إما إدانة أو براءة«

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ربيع ثاني 1440هـ - 5 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607951

حامد الرفاعي - جدة
أشاد عدد من القانونيين والمحامين بقرار المجلس الأعلى للقضاء المتضمن بأنه (لا عقوبة للشبهة إما إدانة أو براءة) وأكدوا في حديثهم لـ«المدينة» بأن هذا القرار يدل على حرص المنظومة القضائية على العدل وتقنين الأحكام التعزيرية ومنع الاجتهاد الخاطئ مؤكدين أن القرار سوف يكون له إسهامات إيجابية متعددة.
حيث قال المستشار القانوني المحامي خالد المحمادي: إن وزارة العدل تهدف من القرار وغيره من القرارات إلى تنظيم وتطوير هيئات القضاء والأجهزة المعاونة لها، بما يكفل أداء رسالته في إقامة العدل بين الناس وحماية حقوقهم، وتوفير كل الخدمات والتجهيزات الفنية والمالية والإدارية لجميع أجهزة القضاء ومراقبة سير العمل فيها بما يحقق سلامة تطبيق القوانين وإرساء العدل بين الناس، وتمارس الوزارة نشاطها وتضع الخطط والبرامج اللازمة لإنجاز المهام المناطة بها

ويأتي القرار الصادر في ١٤٤٠/٤/٢٧ من رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي بأن الأحكام الجزائية يجب أن تكون مبنية على الإدانة والاثبات أو البراءة وأن لا يعتد بالشبهة أو التهمة وأن للقاضي أن يطبق المادة ١٥٨ من نظام الاجرائات الجزائية بعدم تقيد المحكمة بالوصف الجرمي للقضية حسب لائحة الاتهام يعد تطور كبير جدًّا في القضاء الجنائي وأكد المحامي نصر البركاتي أن القرار يعتبر تحولا مهمًا في مسار العدالة الجنائية بالمملكة، في الموازنة بين مؤاخذة المدان وإخلاء سبيل من لم تثبت إدانته كما يهدف إلى الحد من التوسع في الاجتهاد المبني على القرائن الضعيفة التي تظهر في القضية ولا ترتقي ليقين القاضي بأن يكون دليلا معتبرًا يوجب الإدانة.«

وقال المحامي صالح الغامدي: إن الأصل في الإنسان براءة الذمة

وهذا القرار تأكيد على عدالة وشفافية القضاء السعودي مؤكدًا أن هذا القرار قطع قول كلّ مجتهد وهو دليل على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وهو المتعارف في جميع أمور الحياة.

»الشورى" يصوت على "المجلس الصحي" ويناقش "التبرع بالأعضاء" و"شرطة البيئة« في جلساته الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607809

جابر المالكي - الرياض

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية عشرة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة التي يعقدها الاثنين المقبل تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير السنوي لرئاسة الاستخبارات العامة للعام المالي 1438 /1439هـ.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة:

التصويت على توصيات اللجنة الصحية بالمجلس بتعديل الفقرة (أ) من المادة الـ(16) من النظام (الصحي) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 23 /3 /1423هـ القاضي بإنشاء مجلس يسمى المجلس الصحي السعودي يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ويعين له رئيس بأمر ملكي بمرتبة وزير، وذلك بعد أن يطلع المجلس على وجهة نظر اللجنة تجاه التعديل المقترح.

مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار للعام المالي 1438 /1439هـ.

ومن أبرز توصيات اللجنة للمجلس:

التعاون مع المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام

تطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة بهذه القرارات.

مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية في المملكة العربية السعودية.

ويتكون مشروع النظام من (31) مادة ويهدف إلى تنظيم التبرع بالأعضاء البشرية وزراعتها في الجهات المرخص لها، وتحديد مسؤولياتها بهدف المحافظة على الحياة البشرية.

مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تعديل ما ورد في الفقرة (ج) من المادة الـ(5) وتعديل المادة الـ(72) من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 19 /9 /1428هـ.

مناقشة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مقترح مشروع نظام شرطة البيئة المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء

وخلال الجلسة العادية الـ(13) التي يعقدها المجلس الثلاثاء المقبل، يناقش المجلس:

تقرير لجنة الحج والإسكان بشأن مشروع الضوابط المنظمة لشركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة

تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1438 /1439هـ.

تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين

تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي 1438 /1439هـ

تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مقترح مشروع نظام إصدار اللوائح والتنظيمات الخاصة وما في حكمها المقدم من عضو المجلس السابق الأستاذ نايف الفهادي استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

يصوت المجلس على عدد من توصيات لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام (سابقًا) للعام المالي 1437/ 1438هـ وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن التقرير، ومن أبرز تلك التوصيات: المطالبة بتوفير الدعم المالي لتمكين وزارة الإعلام من الوفاء بمسؤولياتها والارتقاء بأدائها في مختلف القطاعات التابعة لها.

الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة الأربعاء

أما جلسة المجلس العادية الـ(14) التي يعقدها الأربعاء المقبل فيصوت المجلس على:

توصيات للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن موضوع دراسة (الزواج المبكر للفتيات/ زواج القاصرات) وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة تقرير اللجنة في جلسة سابقة.

عدد من توصيات اللجنة الصحية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1438 /1439هـ، وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء واستفسارات تجاه التقرير. ومن أبرز توصيات اللجنة:

مطالبة المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالتوسع في سعودة الوظائف للعاملين الصحيين، وخاصة في تخصصات التمريض كافة

تقصير فترات الانتظار للمواعيد في العيادات الخارجية والطوارئ

الاطلاع على وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور حامد بن ضافي الشراري استنادًا إلى المادة (23) من نظام المجلس، ثم يصوت المجلس بعد ذلك على توصية اللجنة بشأن مشروع اللائحة، التي تطالب بالموافقة على مشروع النظام الأساسي لمجالس شباب المناطق.

مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1438 /1439هـ

مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لدور الأحداث

مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام التغذية المدرسية المقدم من عضوي المجلس الدكتورة جواهر العنزي، والأستاذ محمد العجلان استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

مطلقة تحرم طليقها من أولاده والمحكمة تمكّنه من «الرؤية»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1697278

عدنان الشبراوي (جدة@Adnanshabrawi)

ألزمت محكمة التنفيذ في جدة امرأة بتمكين طليقها من زيارة أولاده يومين في كل أسبوع، بعد أن قدم الأب دعوى قال فيها إن طليقته حرمته من مشاهدة أطفاله الـ3 على مدى 7 أشهر، في واقعة تختلف عما جرت عليه العادة من دعاوى تقام من مطلقات يطالبن بزيارة أو حضانة أطفالهن.

وطبقا للحيثيات، فإن الأب أفاد أنه حصل على حكم من محكمة الأحوال الشخصية في جدة بعد أن أقام دعوى ضد طليقته يتهمها بحرمانه من رؤية أبنائه بسبب خلافات أسرية، فلجأ إلى محكمة التنفيذ لإلزام طليقته بتنفيذ الحكم بعد أن ظلت تتهرب من تطبيق الحكم.

وأصدرت محكمة التنفيذ قرارا استندت فيه إلى المادة 34 من نظام التنفيذ ولوائحه وأمرت الأم المطلقة بتمكين الأب من زيارة أولاده خلال 5 أيام من تاريخ التبليغ، وأكدت أنه في حال عدم تنفيذ الأمر سيتم اتخاذ الإجراءات التي نصت عليها المادة 64 والمادة 92 من نظام التنفيذ. وقال الأب إنه بحصوله على الحكم وتنفيذه جبرا يكون قد نجح في تحقيق أمنيته في رؤية أطفاله بعد غياب امتد نحو 200 يوم.

وكان المجلس الأعلى للقضاء وافق على آلية إثبات حضانة الأم لأولادها دون الحاجة لإقامة دعوى قضائية فيما ليس فيه نزاع، ومنح الأم حق التقدم بطلب الحصول على صك حضانة لأطفالها يتضمن إثبات حضانتها لأولادها دون ترافع، مع أخذ إقرار عليها بعدم وجود نزاع في الموضوع.

وكشفت مصادر أن متوسط دعاوى الخصومات الزوجية بين المطلقين والمطلقات في المحاكم السعودية يقدر بـ155 دعوى يوميا، منها 95 قضية حضانة، و60 دعوى نفقة، إضافة إلى دعاوى زيادة نفقة، وتنفيذ حكم في نفقة، وطلب حضانة، ودعاوى السكن للزوجة والأولاد.

حامون لـ «عكاظ» : التعديلات انتصرت للأم الحاضنة

تعليقا على الواقعة، رأت المحاميتان نسرين الغامدي وسمية الهندي أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء اتخذا في الآونة الأخيرة جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، التي تهدف إلى حماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، وتسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات.

واعتبرتا قرار تسليم معونة المحضون إلى صاحب صك الحضانة، وتكون في أغلب الأحول هي الأم، إجراء يهدف إلى اختصار الوقت والجهد ويحفظ أموال المحضون كونه حقا أصيلا له يقع على عاتق ومسؤولية الحاضن.

من جانبه، أوضح المحامي حكم الحكمي أن هناك أمهات لديهن صكوك حضانة لأطفالهن، إلا أن المعونات المستحقة للأطفال سواء معونات إعاقة أو خلافه يتسلمها الأب، وكانت تحتاج إلى إجراءات مطولة كي تتسلم مستحقات المحضون، في حين عالج الإجراء ذلك دون مرافعات أو جلسات قضائية، بحيث تقدم صاحبة صك الحضانة طلبا إلى الدائرة القضائية تطلب فيه إضافة عبارة تخولها باستلام مستحقات المحضون، ويكون ذلك فورا ودون جلسات ومرافعات.

"العمل": التوطين سيطبّق غداً على 5 أنشطة لرفع معدلات مشاركة المواطنين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة سبق الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
https://sabq.org/6GcYPZ

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
أكّدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن بدء توطين المهن بمنافذ البيع في أنشطة محال الأجهزة والمعدات الطبية، ومحال مواد الإعمار والبناء، ومحال قطع غيار السيارات، ومحال السجاد بجميع أنواعه، ومحال الحلويات، يدخل حيز التنفيذ، غداً, وذلك سعياً من الوزارة لتمكين المواطنين والمواطنات من فرص العمل ورفع معدلات مشاركتهم في القطاع الخاص.
واعتمدت الوزارة الدليل الإرشادي لقرار توطين منافذ البيع في 12 نشاطاً اقتصادياً بقطاع التجزئة، وتضمن شرحاً للمفاهيم الأساسية لتطبيق قرار التوطين، إضافة إلى عرض برامج الدعم المختلفة التي تقدّمها الجهات الحكومية المشاركة في قرار التوطين.
ويوضح الدليل تفاصيل قرار قصر العمل في منافذ البيع لـ 12 نشاطاً ومهنة على السعوديين والسعوديات بما في ذلك الأنشطة المستهدفة والشروط العامة وبرامج الدعم التي تقدمها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى إجابات عن التساؤلات الأكثر شيوعاً، ويمكن الاطلاع على الدليل عبر الرابط https://goo.gl/RYBMBf.
كما تمّ تشكيل لجنة من ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، وبنك التنمية الاجتماعية، لإعداد برنامج "ممكنات التوطين للأنشطة الموطَّنة"، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، في حين تُطبَّق بحق المخالف عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات، أو المقصورة على السعوديات الواردة بجدول العقوبات والمخالفات.

بدء توطين المهن بمنافذ البيع في 5 أنشطة بسوق العمل غدا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617751

الرياض – «الحياة | «منذ 18ساعة في 6 يناير 2019 -اخر تحديث في 6يناير 2019 / 15:06
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن بدء توطين المهن بمنافذ البيع في أنشطة محال الأجهزة والمعدات الطبية، ومواد الإعمار والبناء، وقطع غيار السيارات، والسجاد بجميع أنواعه، والحلويات، يدخل حيز التنفيذ غداً (الإثنين)، وذلك سعياً من الوزارة لتمكين المواطنين والمواطنات من فرص العمل ورفع معدلات مشاركتهم في القطاع الخاص.
واعتمدت الوزارة الدليل الإرشادي لقرار توطين منافذ البيع في 12 نشاطاً اقتصادياً في قطاع التجزئة، وتضمن شرحاً للمفاهيم الأساسية لتطبيق قرار التوطين، إضافة إلى عرض لبرامج الدعم المختلفة التي تقدمها الجهات الحكومية المشاركة في قرار التوطين.
ويوضح الدليل تفاصيل قرار قصر العمل في منافذ البيع لـ12 نشاطاً ومهنة على السعوديين والسعوديات، بما في ذلك

الأنشطة المستهدفة والشروط العامة وبرامج الدعم التي تقدمها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى إجابات على التساؤلات الأكثر شيوعاً، ويمكن الاطلاع على الدليل عبر الرابط.https://goo.gl/RYBMBf
كما تم تشكيل لجنة من ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وبنك التنمية الاجتماعية، لإعداد برنامج »ممكنات التوطين للأنشطة الموطَّنة»، والتنسيق مع الجهات المعنية، في حين تُطبَّق في حق المخالف عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات، أو المقصورة على السعوديات الواردة في جدول العقوبات والمخالفات.

للمرة الأولى.. سعوديات يباشرن عملهن ° مضيفات" في ° طيران ناس" الشهر الجاري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617835

الرياض - «الحياة | «منذ 7ساعات في 7 يناير 2019 -اخر تحديث في 7يناير 2019 / 00:40
أعلنت شركة «طيران ناس» تخريج أولى دفعاتها من برنامج المضيفات السعوديات، لافتة إلى أن أولى رحلاتهن العملية ستكون خلال كانون الثاني (يناير). وأوضحت «طيران ناس» في بيان صحافي أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن «برنامج المضيفات والمضيفين الجويين يهدف إلى استقطاب نحو300 مضيف ومضيفة سعودية خلال عامين»، مشددة على مراعاة ساعات العمل وتخصيص زي رسمي للمضيفات السعوديات يتماشى مع العادات والتقاليد السعودية.
واشارت إلى أن الخطوة تأتي في إطار حرصها على تمكين المرأة السعودية «لتمارس دورها الهام في نهضة المملكة في مختلف المجالات، حيث يعد طيران ناس أول ناقل وطني سعودي يوطن عمل المرأة السعودية في برنامج الضيافة الجوية وبرنامج طياري المستقبل»، فيما اعتبرت المضيفات السعوديات سفيرات بين طيران ناس وضيوفه المسافرين من أجل سلامتهم وراحتهم.
واشترطت «طيران ناس «شهادة الثانوية كحد أدنى في متطلبات المؤهل التعليمي لشغل وظيفة «مضيفة»، إضافة إلى تناسب الطول والوزن مع معايير الطيران العالمية وإجادة التحدث باللغة الانكليزية، مع أن تكون المتقدمة سعودية الجنسية.

مناقشة التشريعات العربية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1729942

شاركت المملكة بورقتي عمل في المؤتمر الدولي الأول حول «دور المجتمع المدني في دعم التعليم وتوفير الرعاية لذوى الاحتياجات الخاصة بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة بالمنطقة العربية رؤية 2030» الذي بدأ أعماله أمس بالقاهرة وتنظمه جامعة الدول العربية. وقدّم أمين عام المؤتمر د.جاسم محمد المطيري ورقة عمل حول «ريادة الأعمال وعلاقتها بذوي الاحتياجات الخاصة»، في جلسة العمل الثالثة بالمؤتمر، التي ناقشت «التشريعات العربية الداعمة لذوي الاحتياجات

الخاصة بما فيها الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة.. نحو مجتمع عربي متكامل». كما قدّم رئيس الملتقى السعودي للإرشاد الأسري أحمد محمد السعدي ورقة عمل حول «دور الاسرة في تنمية مواهب ذوي الإعاقة»، في جلسة العمل الأولى بالمؤتمر التي ناقشت «الاستثمار في ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم الأشخاص ذوي الاعاقة والدور المجتمعي في تنميتهم .. التحديات والحلول.«

وأكّدت مدير إدارة منظمات المجتمع المدني بالجامعة العربية ناصرية بغدادي دعم الجامعة لجهود المجتمع المدني في تطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الرعاية لهم، مشيرةً إلى ضرورة دعم المبادرات الخلاقة لذوي الإعاقة وإدماجهم في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، منوهة بأن القادة العرب التزموا بتنفيذ الخطة الدولية للتنمية المستدامة 2030 في القمة العربية بنواكشوط 2016 حيث تم إدراج الأهداف الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة كهدف مستقل وفاعل في هذه الخطة.

وأوضحت أنّ الحاجة الملحة لإيجاد إطار تشريعي عربي لذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هنا جاءت مبادرة الجامعة بإطلاق القانون العربي الاسترشادي لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2015، وقامت عدد من الدول العربية بتنفيذ بنوده. من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة جمعية العزوة الأردنية للتنمية الاجتماعية محمد أبو عديلة، في كلمته بالجلسة الافتتاحية إن عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمعات العربية ما زالت متواضعة، حيث لا يزال ينظر إلى الإعاقة على أنها مشكلة فردية تتحملها الأسر، التي يوجد فيها الشخص المعوق.

19خطوة وآلية عمل لتسليم الأصول المنقولة لـ"المؤجر«

من خلال مقدمي خدمة بمقابل مالي.. وزارة العدل:

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608247

سعيد الزهراني - الطائف

صدرت موافقة وزير العدل على ضوابط تسليم المؤجر الأصول المنقولة في إطار الحرص على إنجاز القضايا المختلفة التي تقع في هذا المجال، على أن يتم النقل من خلال مقدمو الخدمة بمقابل مالي.

وتتضمن الضوابط 5 خطوات للتسليم و14 آلية متنوعة لعمل مقدم الخدمة، وتشمل الخطوات أن يفي المستأجر بشروط العقد خلال 5 أيام عمل، وأن يكون تبليغ الإشعارات عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك من خلال إرسال رسالة نصية إلى الهاتف المحمول، أو الإرسال إلى البريد الإلكتروني المدون في العقد.

فيما تتضمن الآليات أن يقوم مقدم الخدمة باسترداد المنقول بواسطة 2 من الموظفين على الأقل يعملان بشكل رسمي،

ويعد محضرًا بذلك، وفق نموذج معتمد.

5خطوات لتسليم الأصول المنقولة

- يشعر المؤجر المستأجر حال إخلاله بالتزاماته بوجوب وفائه بشروط العقد خلال 5 أيام عمل
- في حالة عدم وفاء المستأجر بالتزاماته بشكل جوهري وتحقق، وبعد تقدم المؤجر بطلب استرداد المنقول، يشعر المؤجر الشركة المرخصة بتسجيل العقود بعد 15 يوما من عدم الوفاء بواقعة إخلال المستأجر بشروط العقد
- يشعر المستأجر بطلب المؤجر استرداد الأصل المنقول
- تقوم الشركة المرخصة بتسجيل العقود
- بعد التحقق من أحقية جهة التمويل باسترداد المنقول، بإشعار مقدم الخدمة بواقعة مخالفة المستأجر لشروط العقد في الحالات التي يتضمن فيها العقد حق المؤجر في استرداد المنقول، مع تزويده بكامل بيانات العميل
- كون تبليغ الإشعارات عبر الوسائل الإلكترونية وذلك خلال إرسال رسالة نصية إلى الهاتف المحمول، أو الإرسال إلى البريد الإلكتروني المدون في العقد.

14آلية متنوعة لعمل مقدم الخدمة

- يقوم مقدم الخدمة باسترداد المنقول بواسطة موظفين اثنين على الأقل يعملان بشكل رسمي، ويعد محضر بذلك، وفق نموذج معتمد يعتمد على الآتي:
- بيانات المستأجر وبيانات الأصل المؤجر تشمل على سبيل المثال لا الحصر نوع المنقول ولونه وحالته وسنة الصنع وصفاته التي تختلف بها قيمته ورقم سند تملكه وأي معلومات أخرى تفيد في إثبات حالته
- رقم إشعار الاسترداد الوارد من شركة التسجيل وتاريخه
- توثيق حال المنقول بتقرير مصور يثبت حالته أثناء الاستلام
- حصر جميع الموجودات في الأصل المؤجر في حال وجودها
- تاريخ ومكان الاسترداد ووقته واسم محرر المحضر وتوقيعه
- لمقدم الخدمة الاستعانة عند الحاجة بمن يرى من المتخصصين لإعانته على التنفيذ
- على مقدم الخدمة تمكين المستأجر من استلام جميع الموجودات المملوكة له في المنقول، مع إعداد بيان بذلك يثبت استلام المستأجر لها
- في حالة غياب المستأجر او امتناعه عن استلام متعلقاته فيكون التصرف في الموجودات على النحو التالي:
- إذا كانت الموجودات أوراقًا رسمية كالهوية الوطنية أو جواز السفر أو أي أوراق أخرى تصدر عن جهة مختصة، فتسلم لجهة إصدارها بخطاب رسمي
- إذا كانت الموجودات مما له قيمة مالية فيكون التصرف بها وفقا لما يأتي
- إذا كانت مما لايخشى عليه التلف فتحفظ لمدة 30 يوما، فإن لم يحضر لاستلامها فتقيم من مقيم معتمد، وتباع,وتودع قيمتها لدى جهة الاختصاص
- اذا كانت مما يخشى عليه التلف فتقيم من معتمد، وتباع وتودع قيمتها لدى جهة الاختصاص
- إذا كانت الموجودات مما ليس له قيمة مالية فتحفظ لدة 30 يوما فان لم يحضر لاستلامها فيتم إتلافها بمحضر يحفظ في ملف الطالب
- إذا كانت الموجودات محظورة فيتم مخاطبة الجهة المختصة لمباشرة الحالة وأخذ التوجيه في تسليم العين المؤجرة
- على مقدم الخدمة حفظ المنقول حال استردادها، بما يحفظ به مثله عادة من وقت استلامه إلى حين تسليمه للمؤجر
- يقوم مقدم الخدمة بتسليم المنقول للمؤجر بمحضر موقع من أطراف العلاقة يثبت فيه حال المنقول وتاريخه ووقت الاستلام
- في حال تبين إخفاء المستأجر للمنقول أو ادعاؤه خلاف الحقيقة فللمؤجر التقدم للمحكمة المختصة
- تقدم أجرة مقدم الخدمة في العقد، بشرط عدم زيادته على 2,5% من قيمة العقد.

مصادر لـ «عكاظ»: «حقوق المتهمين».. الإبلاغ بسبب الإيقاف.. والاتصال بأهلهم والاستعانة بمحامٍ

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1697474

علمت «عكاظ» أن جهات عليا جددت التشديد على جهات الضبط والتحقيق والجهات القضائية لإبلاغ المتهم عن أسباب القبض عليه، وحقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه، وحقه في الاستعانة بمحام، وإثباته لقرار الاتهام ولائحة الدعوى العامة، وصك الحكم، تطبيقاً لنظامي الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية. وذكرت مصادر لـ«عكاظ» أن التأكيدات شددت على الجهات المعنية بسرعة إنهاء إجراءات التحقيق والمحاكمة. وأكد ثلاثة محامين لـ«عكاظ» أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة ينص على آليات القبض على المتهم، وتفتيشه .ولفت المحامون سعد الباحوث وبندر العمودي وإيهاب أبوظريفة إلى أن المادة الـ22 من النظام المذكور تنص على وجوب أن يُعرَّف المتهم عند القبض عليه أو توقيفه بـ«أسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بوكيل، أو محام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وحقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه بالقبض عليه، أو توقيفه، كما يؤخذ توقيع المتهم بما يفيد علمه بحقوقه». وتنص المادة الـ23 من نظام الإجراءات الجزائية على تمكين الموقوف من الاتصال بمن يرى إبلاغه بالطريقة التي يقدرها رجل الضبط الجنائي، أو المحقق بحسب حالة كل قضية وملابساتها.واعتبر متابعون للشأن العدلي أن التوجيهات العليا المشار إليها تأتي تأكيداً لاهتمام الجهات المختصة بتعزيز أوضاع حقوق الإنسان، وبشكل خاص حقوق الموقوفين الذين تتم إحالتهم إلى المحاكمة بعد اكتمال التحقيق معهم. ورأوا أن الالتزام بهذه التوجيهات سيمثل دفعة قوية لجهود صيانة الحقوق وفقاً لأعلى المعايير الإنسانية والعدلية.

الشورى يحدد القصور في البيانات الإحصائية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=357052&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح **2019-01-07 12:15 AM**
حددت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى 4 نقاط تقف عائقا أمام الهيئة لتقديم أفضل المنتجات الإحصائية، من أبرزها القصور في الوعي الإحصائي، مشيرة إلى أن على الهيئة تقديم منتجات متخصصة مقابل عائد مالي محدد .
فيما أكدت الهيئة العامة للإحصاء أنها تواجه ارتفاعا مستمرا في الطلب على بياناتها من كافة الأجهزة الحكومية، حددت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى أربع نقاط ضعف تقف عائقاً أمام الهيئة لتقديم أفضل المنتجات الإحصائية، ومن أبرزها القصور في الوعي الإحصائي، مشيرة إلى أن على الهيئة تقديم منتجات متخصصة مقابل عائد مالي محدد .
جمع المعلومات

ذكرت الهيئة العامة للإحصاء ـ خلال تقريرها السنوي للعام المالي /1439**1438** والذي ناقشته لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى ـ أنها تستخدم أساليب حديثة ومتطورة في جمع المعلومات، بالاعتماد على السجلات الإدارية والتطبيقات الإلكترونية الحديثة، وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني، وكذلك استخدام نظام تناقل البيانات بواسطة الأجهزة اللوحية من مركز المعلومات الوطني وقواعد البيانات المعالجة، مع الاستيفاء الميداني للبيانات غير المتوفرة سجليا.

وأضافت أنها تنشر بعض مؤشرات سوق العمل التي تحدد الاتجاه العام للبطالة مثل عدد المشتغلين الجدد، أو من خرج منهم، من خلال اشتراكاتهم في التأمينات الاجتماعية، وكذلك الباحثين عن عمل شهريا، من خلال التسجيل في برنامج حافز أو من منصة التوظيف الموحدة .

دخل الأسرةأوضحت الهيئة العامة للإحصاء أنها تقوم بنشر متوسط دخل الأسرة الشهري حسب المنطقة الإدارية، من أجل قياس مستوى الإنفاق والدخل، وتركيب سلة الأرقام القياسية للمستهلك على مستوى المملكة والمناطق الإدارية والفترات الموسمية خلال السنة.

وترى لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى أنّ حسابات متوسط دخل الأسرة قد لا تعكس الدخل الحقيقي في حالة وجود فروقات كبيرة بين دخل الأسرة المحدود والمتوسط والمرتفع.

وأبانت أن «المنهجية الأكثر رواجا والأفضل أن تقوم الهيئة بتصنيف دخل الأسر حسب فئات الدخل «المحدود والمتوسط والمرتفع» مما يعكس الإنفاق الحقيقي لكل أسرة، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية والمجتمعية.«

الطلب على البيانات

أكدت الهيئة العامة للإحصاء أنها تواجه ارتفاعا مستمرا في الطلب على بياناتها من الأجهزة الحكومية كافة، وكذلك من القطاع الخاص والمرتبط بارتفاع عدد المنتجات التي تقدمها للمستفيدين. وهذه الزيادة المطردة ستكون لها تكاليف مالية قد لا تستطيع الهيئة تحملها مستقبلا، مما يحد من جودة مخرجاتها وعجزها عن تلبية طلبات المستفيدين.

ورأت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى أن «من المناسب أن تقدم الهيئة منتجات متخصصة لأهداف محددة مقابل عائد مالي محدد لا يتعارض مع كون الإحصاء سلعة عامة يستفيد منها الجميع مجانا.«

نقاط ضعف

بينت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى أن «عددا من نقاط الضعف تقف عائقاً أمام الهيئة العامة للإحصاء لتقديم أفضل المنتجات الإحصائية، ومن أبرزها القصور في الوعي الإحصائي، ونقص استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بالشكل المطلوب، وعدم توافر بعض البيانات المرتبطة ربع السنوية والشهرية التي توفر الآلية للتنبؤ بالوضع الاقتصادي، وغياب الارتباط الفني بين الإدارات الإحصائية في القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والهيئة العامة للإحصاء».

وأكدت اللجنة أن «تحسين جودة البيانات والمعلومات ورفع كفاءتها ونشرها في وقتها يتطلب معالجة نقاط الضعف الحالية بأسرع وقت ممكن، تحقيقاً لما تتطلع إليه رؤية المملكة 2030.«

وبينت الهيئة أن «الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية اعتمدت على عدة عناصر منها الاعتماد على التشخيص الدقيق للوضع الراهن في القطاع الإحصائي، من خلال التحليل الرباعي الذي يشمل نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات .«

نقاط ضعف تقف عائقاً أمام الهيئة لتقديم أفضل المنتجات الإحصائية

01القصور في الوعي الإحصائي

02 نقص استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية

03عدم توافر بعض البيانات التي توفر الآلية للتنبؤ بالوضع الاقتصادي

04غياب الارتباط بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والهيئة العامة للإحصاء.

شوريون عن "مركز دعم القرار": غامض ومتداخل مع وزارات وأجهزة أخرى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 2 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617873

الرياض - نجود سجدي |منذ 8ساعات في 7 يناير 2019 -اخر تحديث في 7يناير 2019 / 19:18
انتقد أعضاء في مجلس الشورى اليوم (الإثنين)، مركز دعم اتخاذ القرار «لعدم وضوح رؤيته وتداخل عمله مع وزارات أخرى»، لافتين إلى »غموض» يحيط بتقرير المركز المقدم إلى المجلس، وحتى في دوره وأهدافه، إلا أن أحد الأعضاء اعتبره «قفزة إدارية نوعية مهمة.«
وأشار العضو الدكتور عبدالله السيف، إلى عدم وضوح المنتج النهائي للمركز، لافتاً إلى »قصور» في أداءه في جانب الحوكمة، بما فيها الحفاظ على أمن المعلومات، وتساءل: «كيف يمكن الحفاظ على السرية والخصوصية في ظل مشاركة بيوت خبرة أجنبية؟«
وحول الجانب الإداري والمالي، قال: «إن المصروفات تستحوذ على 64 في المئة من موازنة المركز، فما طبيعة هذه المصروفات؟ وأين صرفت؟ هل هي على الموظفين أم بيوت الخبرة»، مضيفاً: «أن الدرسات تقوم بها معظم الجهات الحكومية سواءً أكان في التخطيط أو القياس، فما هي إضافة مركز إدارة اتخاذ القرار؟» وتساءل حول تكافو الفرص الوظيفية وكيف يكون التوظيف في هذا المركز؟
من جانبها، قالت الدكتورة سلطانة البديوي: «إن رؤية المركز تقوم على أن يكون رائداً في الدراسات، وهذه الرؤية تكون لمراكز الدراسات، وليس لمركز حكومي»، داعية المركز إلى «المراجعة»، وأيضاً دعت إلى أن يضمن المركز تقاريره المقبلة أبرز القرارات التي اقترحها، وأن يقيس أثر تلك القرارات على الأداء الحكومي.
بدوره، انتقد الدكتور عبدالله الجغيمان، الدراسات التي يقدمها المركز، مستشهداً بدراسات مراجعة مخرجات الجهات الحكومية الأخرى، والتي أخذت من جهد المركز 31 في المئة من حجم أعماله، وتساءل: «ألا يعد هذا تداخلاً في اختصصات المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة؟» وطالب المركز بإعادة هيكلته ومهامه وطريقة عمله.
ولاحظ العضو الدكتور خالد العقيل، تطابقاً في بعض المهام والدراسات التي يقوم بها المركز مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، داعياً إلى «تكامل الصورة بين الجهتين وإيجاد ترشيد في الاستهلاك»، مشيراً إلى أن هناك عناصر غير واضحة ضمن التقرير، مثل دور المركز في محاربة الفساد والغش التجاري والحوكمة الفعالة وجودة الحياة والإعلام الحديث وحقوق الإنسان، مطالباً بشرح واف عن دور المركز في عقد شركات استراتيجية ومعرفية.
وفي مقابل هذا الهجوم، أبدى الدكتور غازي بن زقر، استبشاره بالمركز، الذي اعتبره «قفزة إدارية نوعية مهمة في آليات دعم وحوكمة أداء القطاع العام في المملكة، وقد سبقني كتاب ومحللين في بيان أهمية هذا المركز، وما يمثله من تطور.« ولكنه طالب بضرورة تضمين تقارير المركز المقبلة مؤشرات دائمة استراتيجية، كمية ونوعية، للتأكيد على فاعلية وكفاءة وأثر أداء المركز في صنع القرار في المملكة، وأيضاً طالبه ببذل المزيد من الجهد بالتعاون مع المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام، وتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة، فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة في هذه القرارات.
فدعق: عقوبات مخالفات التبرع بالأعضاء غير كافية
ناقش مجلس الشورى اليوم (الإثنين)، مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية، الذي يهدف إلى تنظيم إجراء عمليات نقل وزراعة وحفظ الأعضاء وتطويرها للمحافظة على الحياة، وحماية حقوق الأشخاص الذين تنقل منهم أو إليهم الأعضاء، وسَنِّ العقوبات على مخالفي أحكامه، وترخيص المنشآت الصحية، وتحديد مسؤولياتها .ويتضمن المشروع عقوبات كل من يستغل حاجة المرضى بأي شكل، وينصح النظام المتبرعين بتفادي الوقوع في الاتهام بالاتجار بالبشر.
وابدى العضو الدكتور علي الشهراني، ملاحظات على النظام، وقال: «يعتبر النظام الوفاة الدماغية وفاة حقيقة، لكن وفقاً لمعايير طبية نتيجة توقف القلب الحكم الشرعي في القضية خلافية»، مضيفاً: «أجازت اللجنة الصحية في المجلس التبرع

باعضاء المتوفي، وهذا موضوع محل خلاف فقهي، فالشيخ صالح الفوزان أجاز التبرع من الحي، أما من الميت فلا، وكذلك اشترطت هيئة كبار العلماء والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الاسلامي، أن يتبرع بالعضو قبل وفاته.«
من جهته، قال العضو الدكتور طارق فدعق: «إن المملكة بحسب الإحصاءات المتوافرة؛ تحتل مركزاً متقدماً في تبرعات الأحياء وضمن العشرة الأوائل، ولكن في إحصاء المتبرعين المتوفين دماغياً هي ضمن عشر أسوء دول»، مطالباً اللجنة بأخذ هذه الملاحظة في الاعتبار.
وطالب فدعق بالنظر في حقوق المتبرعين، فكثير منهم لا يحصلون على الحقوق الكافية، وهذه ترفع من الحوافز لتبرع بالأعضاء، وأيضا الغرامات التي تراوح بين ثلاثمئة ألف إلى مليون ريال، وهي غير كافية ولا تتناسب مع حجم الجرم.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

«العدل" تقر التشكيل الجديد للمناصب القيادية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 2 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617863

الرياض – «الحياة | «منذ 13ساعة في 7 يناير 2019 -اخر تحديث في 7يناير 2019 / 16:40
أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، قرارات تعيين جديدة، ضمن الهيكل التنظيمي الحديث للوزارة الذي وافق عليه مجلس الوزراء، بهدف تعزيز وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة بكفاءة وفعالية.
وشملت القرارات تكليف عددٍ من مسؤولي الوزارة في وكالات: التنفيذ، والشؤون القضائية، والتخطيط والتطوير، والتحول الرقمي وتقنية المعلومات، والخدمات المشتركة، ومكتب تحقيق الرؤية، ومركز التدريب العدلي، وإدارات عامة في الوزارة.
وأصدر الصمعاني قراراً بأن تتولى وكالة التخطيط والتطوير إعداد الدليل التنظيمي والأدلة الإجرائية للوكالات والإدارات المشمولة فيه خلال أسبوعين من تاريخه، وأن يتم تشكيل لجنة تنفيذية تتولى متابعة تفعيل الهيكل وتطبيقه، وإدارة تحولاته واقتراح مصفوفة الصلاحيات.

وزارة العمل بمكة تنفذ زيارات تفتيشية لتطبيق قرار توطين المهن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 8 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1730116

نفذ فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، ممثلاً بمكاتب جدة ، والقنفذة ، والليث ، ورابغ ، والطائف ، ومكة المكرمة ، زيارات تفتيشية مكثفه تزامناً مع بدء الوزارة بتوطين المهن في 5 منافذ بيع ، شملت محلات الأجهزة والمعدات الطبية ، ومواد الإعمار والبناء ، وقطع غيار السيارات ، ومحلات الحلويات ، والسجاد بكافة أنواعه ، للتأكد من تطبيق القرار.

وأكد مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ، عبدالله بن أحمد آل طاوي ، أن مكاتب العمل مستمرة في القيام بجولات ميدانية وحملات تفتيشية ، مشيراً إلى أن هناك فرقًا ميدانية على مدار ساعات العمل اليومية تهدف لمتابعة تنفيذ القرار.

«العمل»: المساعدات المقطوعة تصرف لرب الأسرة فوق 35 عاماً

استبعدت إصدار رخصة العمل لمدة عامين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 8 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608408

أمين رزق - جدة

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صرف المساعدة المقطوعة لرب الأسرة فوق 35 عامًا، وتتراوح المساعدة بين 10 آلاف إلى 30 ألف ريال، وتصرف سنويًا لمن ليس لديه دخل ثابت، وكل عامين لمن لديه دخل. ويشترط التقديم لها عبر مكاتب الضمان الاجتماعي على أن يتم الصرف وفقًا لتاريخ التقديم. ولفتت الوزارة إلى أن صرف مستحقات الضمان لا يتعارض مع مكافأة الجامعة، مشيرة إلى انه يشترط لتسجيل الأرملة في الضمان إحضار الإثباتات الشخصية ومشهد من الأحوال المدنية بالحالة الاجتماعية. واستبعدت الوزارة في سياق آخر إمكانية إصدار رخصة العمل لمدة عامين، مؤكدة أن الرخصة مدتها عام واحد فقط، وأشارت إلى ضرورة نقل خدمة زوج المواطنة أو زوجة المواطن إلى المنشأة لكي يتسنى لهم العمل في القطاع الخاص. ويتفاوت حجم الصرف لمستحقي المساعدات المقطوعة من شهر إلى آخر حسب أعداد المتقدمين والموافقات الصادرة على الطلبات.

مريضة تطالب "الصحة" بالحسم في قضيتها ضد مستشفى خاص

هبة: أكثر من عام والقضية مهملة.. ..والوزارة تلتزم الصمت

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 8 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608407

أحمد الجهني - جدة

طالبت مريضة بحسم شكواها ضد مستشفى خاص بمكة المكرمة مؤكدة أن عاما وأربعة أشهر مضت لم تكن كافية للحسم من قبل الصحة. وتعود تفاصيل القضية إلى خطأ طبي ارتكبته طبيبة أسنان وافدة وبالرغم من محاولات عدّة لتدارك الموقف وإجراء بعض التعديلات أو التدخلات الطبية فإنها لم تؤد إلى نتيجة مجدية؛ ما حدا بالمريضة هبة سليمان التقدم بشكوى للشؤون الصحية بمكة، والتي بدورها أحالت القضية لهيئتها الطبية لتبدأ سلسلة من المواعيد والجلسات. وأضافت أن الجلسة الأولى في 12 ربيع ثاني 1438هـ أي قبل عام وأكثر تلتها، جلسة أخرى منتصف الشهر السادس من العام نفسه، وتوالت الجلسات بين الأشهر المتوالية، والتي قوبلت بتجاهل الطبيبة وتغيبها دون تقديم عذر، وفقًا - لذوي المريضة -وأخيرًا وفي مطلع هذا العام وبالتحديد 25 محرم 1439هـ حضرت الجلسة الأخيرة، إلا أن حكمًا لم يصدر بحقها.

وذكرت المريضة أن القضية ثابتة لدى الشؤون الصحية ومثبته وفق الجلسات التي قررت ذلك، إلا أن التباطؤ في حسمها مازال هو سيد الموقف؛ الأمر الذي استغربته كثيرًا.

من جانبها تواصلت المدينة « مع مدير الشؤون الصحية بمكة د. وائل مطير الذي وعد بإنهاء القضية على الفور وطلب مراجعة المريضة أو ذويها له شخصيا وتم ذلك ووجه مدير مكتبه بمتابعة القضية وإنهائها إلا أن الأخير أفاد أسرة المريضة بان «القضية» أحيلت لقاضي الهيئة الشرعية وعند مراجعة للهيئة الشرعية أفادوهم بأن « القضية « لديهم ولم ولن تحال للمحكمة وسيتم البت بها من الشؤون الصحية ممثلة في الهيئة الشرعية الصحية وأن سبب التعطيل هو انتظار قرار وزاري من وزارة الصحة باعادة تشكيل الهيئة من جهات أخرى تضم الشؤون الصحية.

وفي نفس السياق بعثت « المدينة « باستفسار إلى وزارة الصحة ممثلة في مركزها الإعلامي وقدمت سؤالها لعبد الرحمن الشمراني حول صحة قرارها إيقاف عمل الهيئات الشرعية الصحية، وهل يشمل كذلك القضايا السابقة المعلقة، إلا أن ردًّا لم يصل حتى إعداد هذه المادة.

التصدي لـ100 رابط إلكتروني تستهدف الأطفال بالمواد المسيئة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 8 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608406

سعيد الزهراني - الطائف

تصدت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال عام واحد لـ100رابط على الشبكة العنكبوتية تحتوي على مواد مسيئة للأطفال في إطار العمل والمساهمة في دعم جهود حماية الأطفال، حيث قامت الهيئة بحجب المواد المسيئة وإبلاغ الجهات المختصة والمنظمات الدولية المعنية بها، وكشف تقرير رسمي للهيئة أنه يجري العمل حاليًا على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع التحكم الأبوي عبر الإنترنت من خلال الخدمات التي تمكن رب الأسرة من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الأطفال والمراهقين من مخاطر الإنترنت وتفعيل دور الأسرة في الحد من تعرضهم للمحتوى الضار على شبكة الإنترنت، كما يجري العمل على تطوير المنظومة الفنية للترشيح ورفع مستوى أدائها بما يتواكب مع التطورات الفنية في عالم الإنترنت واحتياجات المستخدمين، مع استمرار الهيئة في بناء شراكات فعالة مع العديد من مواقع التواصل

الاجتماعي والجهات المالكة للمحتوى، بهدف الحد من الوصول إلى المحتوى المسيء. من جهتها حذرت اللجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات من مخاطر بعض الألعاب الإلكترونية، خاصة تلك التي تربط المتعة بما تحتويه من عدائية وعنف وإيحاءات جنسية، فيما يأتي التحذير في سياق أهداف «المحتوى الأخلاقي» الرامية إلى الإسهام في حماية المجتمع من تفشي الإباحية، والأمراض النفسية وجميع المحتويات غير المرغوبة للوسائط المتعددة.

سعود بن نايف: تكثيف البرامج التوعوية للحفاظ على البيئة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 8 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1697725

»عكاظ» (الدمام okaz-@online)
وجه أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز بتكثيف البرامج التوعوية لجميع شرائح المجتمع والتركيز على النشء للحفاظ على البيئة سواء في المتنزهات البرية أو البحرية أو الأماكن العامة.
جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه بالإمارة أمس بثينة أحمد عوض بمناسبة تكليفها نائباً لمدير عام الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمنطقة الشرقية، حيث استعرض معها الخطط والبرامج الحالية والمستقبلية لفرع الهيئة بالمنطقة وما يقدمه من برامج توعوية وجهود مجتمعية للحفاظ على البيئة.

»العدل" و"الصحة" تطلقان خدمة التوثيق لحاملي بطاقة »أولوية«

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617945

الرياض – «الحياة | «منذ **3**ساعات في 9 يناير 2019 -اخر تحديث في **8**يناير 2019 / 14:31
أعلنت وزارتا العدل والصحة تنفيذ مشروع تعاون يستطيع من خلاله حاملو بطاقة «أولوية»، التي تصدرها «الصحة» الإفادة من خدمة كتابات العدل المتنقلة التي أطلقتها «العدل» قبل أكثر من عام.
وقالت الوزارتان في بيان مشترك: «إن هذا التعاون يهدف إلى الارتقاء في جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وهو أحد أهم أهداف برنامج التحول الوطني .«وأشار البيان إلى أن المشروع سينطلق بدءاً من الرياض ليتوسع تدريجياً إلى أكبر عدد من المدن التي تخدمها كتابات العدل المتنقلة.
ويمكن لحاملي بطاقة «أولوية» إرفاق صورة البطاقة عبر تطبيق وزارة العدل على الأجهزة الذكية؛ ليأتي كاتب العدل لتقديم الخدمة في موقع المستفيد بحسب المواعيد المتوفرة، من دون الحاجة إلى زيارة كتابات العدل.
وتمنح وزارة الصحة بطاقة «أولوية» لفئات محددة من مراجعي المنشآت الصحية لتيسير حصول المستفيدين منها على الخدمات الصحية، أما كتابات العدل المتنقلة فهي خدمة مجانية تقدمها وزارة العدل للمستفيدين غير القادرين على الحضور إلى مقرات كتابات العدل من كبار السن (70 سنة أو أكثر)، والمرضى وذوي الإعاقات ونزلاء المستشفيات ودور الرعاية والملاحظة، ليضاف إليها الآن من يحمل بطاقة »أولوية« مهما كان عمره.
وأكدت «العدل» أنه يمكن الإفادة من خدمة كتابات العدل المتنقلة عبر ثلاث نوافذ ميسرة، تشمل تطبيق كتابات العدل

المتنقلة، والهاتف الموحد 920025888، والبريد الإلكتروني**MNP@MOJ.GOV.SA** ، ومن ثم يحضر كاتب العدل لمكان طالب الخدمة، ليتم إنجازها بشكل فوري، مراعاة لظروف الفئات المجتمعية وسعياً لتحقيق رضا المستفيدين.

«الصحة» توحد نماذج الإجازات المرضية وترسل رسائل نصية للجهات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617966

الرياض – محمد الشهراني إمنذ **6**ساعات في 9 يناير 2019 -اخر تحديث في **8**يناير 2019 / 20:19
كشفت وزارة الصحة أنها أطلقت خدمة الاجازات المرضية بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية، من خلال نظام إلكتروني يوحد نماذج الإجازات في جميع المنشآت الصحية في المملكة، مبينة أنه تم تسجيل 200 ألف إجازة الى جهات عدة.
وأوضح الوكيل المساعد للتخطيط والتميز المؤسسي في الوزارة عبدالعزيز عبدالباقي، أن هناك ثمانية ملايين موعد إلكتروني في النصف الثاني من عام 2018، و260 ألف استشارة طبية.
وعرضت الوزارة تجربتها باعتبارها أول وزارة تحصل على «جائزة الملك عبدالعزيز للجودة» ضمن تجربة الاداء الحكومي المميز. وتناول عبدالباقي كذلك تجربتهم في مركز تجربة المريض، وتعزيز حقوقه، وقياس رضاه، وبطاقة أولوية وإحسان، وبرنامج 937.
وأبان أن الوزارة اطلقت برنامج «أداء الصحة» الذي يستهدف رفع مستويات الكفاءة والانتاجية وكفاءة وجودة الأداء في تقديم الخدمات الصحية، إذ نجحت في خفض مدد الانتظار من 59 يوماً الى 24.7 يوم، عبر 150 مؤشراً، وتحسين أداء أقسام الطوارئ حوالى 59 في المئة، وخفض متوسط أيام التنويم في العناية المركزة من 6.7 يوم الى 5.6 يوم، وهذا يساوي 16 في المئة أسرة اضافية.
ولفت الى ان الوزارة تعمل على قياس رضا المرضى في 20 مديرية صحية ومئتي مستشفى وألفي مركز رعاية صحية، ووجد ان معدل الرضا العام في الربع الثالث من العام الماضي 69.7 في المئة، وفي الربع الثاني من العام الماضي 69.2 في المئة، وفي الربع الأول 65.8 في المئة.

وافق على مشروع نظام شركات أرباب الطوائف «الشورى» لـ«الإعلام»: أنقلوا الحج والعمرة بـ«مهنية واحترافية منصفة»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617958

حقوق الإنسان في الصحافة

الرياض – «الحياة | «منذ **10**ساعات في 8 يناير 2019 -اخر تحديث في **8**يناير 2019 / 18:46
وافق مجلس الشورى اليوم (الثلثاء)، على مشروع نظام شركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة، فيما دعا وزارة الإعلام إلى معالجة الصعوبات التي تعيق نقل أعمال الحج والعمرة بـ«مهنية واحترافية منصفة.»
واتخذ المجلس قراره بالموافقة على مشروع نظام شركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة، بعد أن استمع إلى رد لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملاحظات وآراء تجاه مشروع النظام. ويهدف المشروع إلى رفع كفاية العاملين في مجال خدمة ضيوف الرحمن، وإعادة هيكلة شركات أرباب الطوائف، للتحول من نظام مؤسسات أفراد إلى شركات، وتوسيع قاعدة المشاركة في هذه الشركات، واستقطاب الكفاءات من المواطنين الراغبين في العمل، لتقديم أفضل الخدمات للحجاج والزوار القادمين من خارج المملكة، بما يمكنهم من أداء فريضة الحج وزيارة المسجد النبوي، والمشاعر المقدسة بيسر وسهولة.
وزارة الحرس الوطني
وناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني، وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، نوه أعضاء بالدور المهم الذي تنهض به الوزارة للذود عن حياض الوطن، وما تقدمه من خدمات للمواطنين، مشيدين بجهود رجالها المرابطين على «الحد الجنوبي.»
وقدم الأعضاء في مداخلاتهم آراء ومقترحات وملاحظات في شأن ما تضمنه التقرير من معلومات وإنجازات للوزارة.
ووافق المجلس في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وزارة الإعلام
واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام (سابقاً)، وصوت المجلس على توصيات اللجنة في شأن التقرير.
وطالب المجلس في هذا الشأن، بتوفير الدعم المالي اللازم لتمكين الوزارة من الوفاء بمسؤولياتها والارتقاء في أدائها في مختلف القطاعات التابعة لها .ودعاها إلى المسارعة بمعالجة الصعوبات التي تعيق قيامها بدورها الرئيس في متابعة ونقل أعمال الحج والعمرة بمهنية واحترافية منصفة في عرضها لما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود في هذا المجال.
وأكد المجلس، على الوزارة أن تُصَدّر مبادراتها المعتمدة ضمن «برنامج التحول الوطني «**2020**، بمبادرة رئيسةٍ مَعنيّة في الحفاظ على اللغة العربية، وأن تُعِدّ بالمشاركة مع الجهات المعنية، البرامج الكفيلة باعتمادها لغة تواصل وتعبير أولى في مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية.
وأيضاً طالب المجلس، وزارة الإعلام بالاحتفاء بمهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والارتقاء فيها، تأهيلاً وتدريباً، وإتاحة الفرص للكفاءات منهم للعمل في قطاعاتها والمشاركة في برامجها المختلفة.
صندوق التنمية الزراعية
وناقش مجلس الشورى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية، وطالبت اللجنة في توصياتها، الصندوق بالتنسيق مع الجهات المعنية لإعداد خطة متكاملة لتعريف المستهدفين بالمنتجات التمويلية الجديدة وفق جدول زمني وأهداف محددة تضمن تحقيق مستهدفات التحول الاستراتيجي للصندوق.
ودعت اللجنة إلى تمكين الصندوق من تحصيل القروض الزراعية المتعثرة بالتنسيق مع الجهات المعنية. وأهابت اللجنة بالصندوق تضمين تقاريره المقبلة مؤشرات الأداء لمخرجات برنامج التحول الاستراتيجي للصندوق.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، تساءل عضو عن أسباب عدم مواصلة الصندوق في تحقيق المزيد من الإيرادات؟ مطالباً بدعم تنمية قطاع الزراعة والأسماك، في حين رأى آخر أن يُعاد النظر في تقديم القروض إلى منطقة جازان، بحكم أنها سلة غذاء للمملكة، نظراً لطبيعتها الجغرافية.
بدوره، طالب أحد الأعضاء الصندوق بمساعدة المزارعين على التسويق والتخزين والتصنيع، لتمكين المزارع من دفع ما عليه من التزامات، فيما أشاد آخر بالدور الذي يقوم به الصندوق.
من جهته، اقترح عضو إيجاد شراكات استراتيجية بين الصندوق والبنوك التجارية، لتقييم وتحليل المخاطر، فيما طالب آخر الصندوق بتكثيف دعمه للمزارعين العاديين في المحافظة على مزارعهم، للمساهمة في الأمن الغذائي.
وأيضاً طالب عضو الصندوق بدعم المزارع العضوية، والتركيز على الثروة السمكية باعتبارها »ثروة عالمية»، في حين دعا آخر الصندوق إلى وضع مبادرة لتسويق المنتجات الزراعية، واستثمار الفراغ العالمي بتسويق تمور المملكة في الأسواق العالمية.

ووافق المجلس في نهاية المناقشة، على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على ترشيح اللواء علي التميمي نائباً لرئيس لجنة الشؤون الأمنية، الذي كان شاغراً.

طالب الإعلام بالاحتفاء بمهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم

الشورى يوافق على نظام شركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1730294

الرياض ـ عبدالسلام البلوي

أقر مجلس الشورى اليوم الثلاثاء مشروع نظام شركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة، ووافق في شأن آخر، على توصيات ضمن تقرير لجنة الثقافة بشأن التقرير السنوي لوزارة الإعلام وطالب المجلس الوزارة بالمسارعة بمعالجة الصعوبات التي تعيق قيامها بدورها الرئيس في متابعة ونقل أعمال الحج والعمرة بمهنية واحترافية منصفة في عرضها لما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود في هذا المجال، كما وافق المجلس على توصية للاحتفاء بمهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والارتقاء بها تأهيلاً وتدريباً , وإتاحة الفرص للكفاءات منهم للعمل في قطاعاتها والمشاركة في برامجها المختلفة، وطالب وزارة الإعلام أن تُصَدّر مبادراتها المعتمدة ضمن برنامج التحول الوطني بمبادرة رئيسةٍ مَعنيّة بالحفاظ على اللغة العربية , وأن تُعِدّ ـ بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة ـ البرامج الكفيلة باعتمادها لغة تواصل وتعبير أولى في مختلف مؤسساتنا الحكومية والأهلية ودعا الشورى الوزارة إلى توفير الدعم المالي لتمكين وزارة الإعلام من الوفاء بمسؤولياتها والارتقاء بأدائها في مختلف القطاعات التابعة لها، وتضمين تقاريرها القادمة رصداً لما تم بشأن مبادرتها في برنامج التحول الوطني **2020**مشفوعاً بمؤشرات قياس للأداء.

وناقش المجلس التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني وتوصيات اللجنة الأمنية بشأنه، و نوه عدد من الأعضاء بالدور المهم الذي تنهض به الوزارة في سبيل الذود عن حياض الوطن وما تقدمه من خدمات للمواطنين مشيدين بجهود رجال الحرس الوطني المرابطين على الحد الجنوبي، وقدم الأعضاء في مداخلاتهم عدداً من الآراء والمقترحات والملحوظات بشأن ما تضمنه التقرير من معلومات وإنجازات للوزارة.

الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1730296

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الثلاثاء في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالة التي بعثها ـ أيده الله ـ إلى أخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيرا إلى ما توليه المملكة من جهود في دعم السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وما تقدمه من مساندة ووقوف مع الحكومة الشرعية اليمنية للوصول إلى حل سياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها، وستواصل الإسهام لتحقيق الاستقرار في اليمن ودعم جهود التنمية مع المجتمع الدولي.

وندد المجلس بما تقوم به المليشيا الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران من تلكؤ والتفاف على اتفاقات ستوكهولم، واستمرار في نقض كل المواثيق والعهود في تحدٍ صارخ وصريح للمجتمع الدولي، ومن تضليل للمنظمات الدولية من خلال نشر معلومات خاطئة وبيانات غير دقيقة حول الأزمة الإنسانية في اليمن، وتعطيل لجهود الإغاثة والدعم الإنساني، ونهب للمساعدات والأموال وهبات الدول المانحة والمنظمات الإنسانية في المناطق التي تحتلها.

وبين معاليه أن المجلس قدّر ما عبرت عنه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من شكر وتثمين لإسهامات ودعم المملكة العربية السعودية، للوكالة مما مكنها من الاستمرار في تسيير أعمالها والتغلب على أزمتها المالية، ومن ذلك التبرع المالي الأخير بمبلغ **(50)**خمسين مليون دولار، دعمًا للخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وأفاد معالي الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة أن مجلس الوزراء أصدر في ختام جلسته من القرارات ما يلي:

أولاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الخدمة المدنية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الكوري في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية ووزارة إدارة شؤون الموظفين في جمهورية كوريا في مجال الخدمة المدنية ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (1 / 1) وتاريخ 12 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال العمالي بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والمعاشات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 / **40 / 14** - د) وتاريخ 13 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء بأن يكون لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية ـ في المرحلة الأولى من إنشائها وكمرحلة انتقالية- الاستعانة بالمعايير الدولية من لوائح وتعليمات وإجراءات فيما تتطلّبه أعمالها ، وذلك إلى حين استكمالها بناء قدراتها الذاتية وإصدار لوائحها وتعليماتها الفنية الخاصة بها، على أن تكون المعايير الإرشادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية حداً أدنى في ذلك.

رابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 64 / 39 / د) وتاريخ 19 / 12 / 1439هـ ، قرر مجلس

الوزراء التأكيد على أن مؤسسة النقد العربي السعودي هي الجهة المختصة نظاماً بتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها في المملكة، ومراقبتها، والإشراف عليها، ولها إصدار القواعد والتعليمات والتراخيص بحسب المعايير التي تطبقها المؤسسة في هذا الشأن.

خامساً:

قرر مجلس الوزراء تعيين الأستاذ عصام بن عبدالقادر المهيدب، والأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، والدكتور المهندس عبدالعزيز بن يوسف أبابطين أعضاءً ـ ممثلين للقطاع الخاص ـ في مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك.

سادساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي النائب العام، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (4 - 3 / 40 / د) وتاريخ **15 / 1 / 1440**هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

سابعاً:

بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم **(9)**- 11 / 40 / د) وتاريخ 26 / 2 / 1440هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم مكتب سياسات وأبحاث تنمية الموارد البشرية.

ثامناً:

بعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (18 - 9 / 40 / د) وتاريخ 19 / 2 / 1440هـ، ورقم (27 - 15 / 40 / د **)**وتاريخ 19 / 3 / 1440هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للترفيه.

تاسعاً:

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية عبدالله بن ناصر بن عبدالعزيز العسكر إلى وظيفة (وكيل الإمارة للشؤون الأمنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة المنطقة الشرقية.

2- ترقية عماد بن محمد بن حامد الغامدي إلى وظيفة (مستشار تخطيط) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

3- ترقية سعود بن راشد بن عبدالعزيز الرشود إلى وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

4- ترقية صالح بن عبدالرحمن بن راشد المحفوظ إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

5- ترقية عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز الضويحي إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

6- ترقية الربيع بن محمد بن محفوظ الشريف إلى وظيفة (مدير عام خدمات المعلومات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

7- ترقية سعيد بن علي بن محمد الغامدي إلى وظيفة (مدير عام إدارة الحسابات العامة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لصندوق التنمية العقارية، وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

يحق للمنشآت إلغاء التأشيرات السابقة وإصدار تأشيرات جديدة لمدة سنتين

«العمل»: تمديد صلاحية تأشيرات العمل لسنتين بدلا من سنة واحدة دون رسوم إضافية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1697757

»عكاظ» (النشر الإلكتروني)
أطلقت منظومة العمل والتنمية الاجتماعية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مبادرة «تمديد صلاحية تأشيرات العمل الحديثة» لسنتين بدلاً من سنة واحدة، ومن دون رسوم إضافية.
وأوضحت الوزارة عبر حسابها في »تويتر» اليوم (الثلاثاء) أن هذه المبادرة تأتي بهدف مراعاة الجوانب العملية التشغيلية التي تواجه منشآت القطاع الخاص، وتذليل العقبات وتسهيل الإجراءات والتيسير على منشآت القطاع الخاص، كما تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص للتوطين.
وكشفت الوزارة أن للمنشآت الحق في إلغاء التأشيرات السابقة وإصدار تأشيرات جديدة لمدة سنتين إن كانت اشتراطات ومتطلبات استخراج التأشيرات لا تزال متحققة.

لا حاجة لمراجعة الجوازات.. و329 ألفا استفادوا طبقا لآخر الإحصاءات بأمر الملك سلمان: بدء تمديد هوية زائر لليمنيين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1697845

إبراهيم علوي (جدة @i_waleeed22)
إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بدأت المديرية العامة للجوازات في تمديد هوية زائر لأبناء الجمهورية اليمنية المقيمين في المملكة، ويشترط في التمديد أن يكون الزائر من أبناء الجمهورية اليمنية المقيمين في المملكة الذين انتهت صلاحية هوية زائر الممنوحة لهم، ودعتهم إلى إنهاء إجراءات التمديد قبل نهاية 1440/5/4 طبقا للخطوات الموضحة في حسابات الجوازات الرسمية في منصات التواصل، ويشمل التمديد اليمنيين المقيمين الذين انتهت صلاحية هوية زائر الممنوحة لهم قبل أو بعد تاريخ 1439/320/ وعلى هؤلاء المبادرة بإنهاء إجراءات التمديد عبر المواقع المخصصة لتصحيح أوضاع اليمنيين لاستكمال الإجراءات وتمديد الزيارة وإصدار هوية زائر من تاريخ نهاية مدة صلاحيتها المحددة في الهويات الممنوحة لهم وحتى تاريخ 1440/7/9.
وأهابت المديرية العامة للجوازات باليمنيين الحاصلين على هوية زائر بالمبادرة إلى استكمال إجراءات تمديد صلاحية

هوياتهم وفق شروط محددة، منها أن يحمل المستفيد جواز سفر يمنيا وهوية زائر سارية المفعول، استكمال إجراءات خدمة (إشعار أهلية عمل) للتعاقد بين الزائر اليمني وصاحب العمل (الأفراد، المؤسسات، الشركات) وفق الضوابط المعمول بها في وزارة العمل ويمكن للأفراد الدخول على نظام «مساند» للحصول على الخدمة بضوابطها، وتقرير طبي آلي من المستشفيات والمراكز الطبية، تأمين طبي للعمالة التابعة للشركات أو المؤسسات، وسداد رسوم الاستقدام ورسوم إصدار هوية مقيم.

وكانت المملكة شرعت في تصحيح أوضاع أبناء اليمن الشقيق في المملكة الموجودين على أرضها بطريقة غير نظامية قبل تاريخ 1436/6/20هـ، وجاءت التوجيهات بمنحهم تأشيرات زيارة لمدة 6 أشهر قابلة للتمديد بعد حصولهم على وثائق سفر من حكومة بلادهم الشرعية، والسماح لهم بالعمل وفق ما لدى الجهات المختصة من ضوابط. وأعقب ذلك أوامر عدة بتمديد الهوية قبل أن تعلن وزارة الداخلية السعودية قرار منح الإقامة النظامية لحاملي هوية زائر، من اليمنيين الموجودين على أراضي المملكة في 2017/09/11 لمن رغب منهم مع استمرار هوية زائر للبقية والتي جرى تمديدها وفق آخر الإحصاءات المعلنة من المديرية العامة للجوازات

329015يمنيا

ويستطيع حملة هوية زائرأو مستضيفوهم تمديدها دون مراجعة إدارات الجوازات وبالتنسيق مع مركز المعلومات الوطني، وذلك لمن قام بسداد رسوم تمديد «هوية زائر» من خلال نظام سداد. وأكدت مصادر أنه سيتم إرسال رسالة نصية لهاتف المستضيف المسجل في «أبشر»، عند إتاحة طلب توصيل الهوية، حيث يمكن له بعد ذلك طلب التوصيل من خلال الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية.

وأضاف المصدر أن آلية إيصال الوثائق تتم عبر نظام «أبشر« باختيار أيقونة (توصيل الوثائق) ومنها «هوية زائر» بعد طلب التوصيل سيتم بشكل آلي إرسال رسالة للمستضيف على هاتف الجوال الخاص به والمسجل رسمياً في «أبشر «التي تتضمن طلب تسديد رسوم توصيل «هوية زائر» وذلك من قبل البريد السعودي.

وأضاف» :بعد سداد رسوم التوصيل عن طريق القنوات البنكية لنظام سداد ستتم طباعة »هوية زائر» وتسليمها للمستضيف عن طريق خدمة «واصل» البريد السعودي خلال أسبوعين من تاريخ سداد رسوم التوصيل.«

يشار إلى أن الجوازات أعلنت أن الزائر الذي يتعذر عليه معرفة المستضيف أو تعذر عليه التواصل مع المستضيف لأي سبب بإمكانه تغيير المستضيف بمراجعة أقرب مركز لتصحيح الأوضاع المنتشرة في جميع مناطق المملكة وبرفقته المستضيف الجديد وإنهاء إجراءات تغيير المستضيف وحينها يتم استكمال إجراءات تمديد «هوية زائر» آلياً حسب الخطوات الموضحة.

المحكمة العمالية في الدمام تغرم شركة ماطلت في تسليم حقوق موظف

القضاء العمالي يرسخ مبادئه.. الغرامة مصير الشركات المماطلة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
https://sabq.org/My3YZb

عبدالله البرقاوي - الرياض

في سابقة قضائية نوعية، ستسهم في ضبط سوق العمل، وسرعة تأدية الحقوق المالية للموظفين والعمال.. حكمت المحكمة العمالية في الدمام بتغريم شركة مبلغ 25 ألف ريال، تودع في حساب صندوق تنمية الموارد البشرية؛ وذلك بعد مماطلتها

35

حقوق الإنسان في الصحافة

في تسليم حقوق موظف سعودي، كان يعمل لديها. كما قضت المحكمة بإلزام الشركة بأن تسلم الموظف حقوقه المالية البالغة 54 ألف ريال.
وكان الموظف قد تقدم إلى المحكمة العمالية في الدمام بعد انتفاء التسوية الودية مع الشركة في مكتب العمل، وأكد أن الشركة لم تسلمه مستحقاته بعد استقالته، وهي مكافأة نهاية الخدمة، وتعويض الإجازات، وأجور أربعة أشهر متأخرة.
فطلب بعدها ممثل الشركة مهلة للإجابة عن الدعوى، وفي الجلسة التالية طلب ممثل الشركة مهلة إضافية، ولم تستجب المحكمة لطلبه، وجرى إفهامه بمضمون المادة الـ67 من نظام المرافعات الشرعية، وأنه إذا لم يجب عن الدعوى عُدَّ متهربًا من الإجابة، إلا أنه أصر على عدم الإجابة.
وقررت المحكمة السير في الدعوى، ونظر البيّنات؛ لتقضي في الجلسة الثانية بإلزام الشركة بأن تدفع الرواتب المتأخرة للموظف البالغة 25 ألف ريال، وإلزامها بتسليمه مكافأة نهاية الخدمة، وقدرها 20 ألف ريال، وتعويضه عن رصيد الإجازات غير المستنفذة بـ9 آلاف ريال، إضافة إلى تغريم الشركة لمماطلتها في تأدية حقوق الموظف.
الجدير بالذكر أن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أعلن الشهر الماضي تدشين المحاكم العمالية، وبَدْء أعمالها في مختلف مناطق السعودية، مؤكدًا أن مسار العمل فيها سيكون رقميًّا بشكل كامل بما يخدم المستفيدين، ويسهّل عليهم إنهاء قضاياهم في وقت وجيز.
وتبرز أهمية المحاكم العمالية في إصدار الأحكام الناجزة التي تكفل بعون الله إعادة الحقوق، وضبط سوق العمل، والإسهام في استقرار سوق العمل السعودي، وإيجاد بيئة عمل آمنة وجاذبة، والمساعدة في تحسين القطاع الاستثماري في السعودية؛ ليكون بيئة نموذجية، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

«العدل» تتوسع في نوافذ التوثيق وتطلق تطبيقاً رسمياً لـ «الموثق»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618052

الرياض – «الحياة» | منذ 12 ساعة في 9 يناير 2019 - اخر تحديث في 9 يناير 2019 / 16:51
أطلقت وزارة العدل تطبيق «الموثق» للهواتف الذكية، بالتعاون مع شركة «ثقة لخدمات الأعمال»، ضمن خدمة الموثّق الإلكترونية التي تتيح للأفراد والمؤسسات والشركات إصدار الوكالات أو فسخها وتوثيق عقود الشركات، إضافة إلى توثيق الإفراغات العقارية في أي وقت، سواءً أثناء أوقات الدوام الرسمي أو خارجه عبر الموثّقين المرخصين من الوزارة الموجودين في أنحاء المملكة.
ويتيح التطبيق للأفراد والمنشآت التجارية إنجاز خدمات كتابة العدل من دون الحاجة إلى زيارتها، تسهيلاً للمستفيدين ودعماً لقطاع التوثيق عبر تقديم طلب للخدمة واستقبال العروض من الموثقين المتاحين في التطبيق في أي وقت وأي مكان، ما يوفر عليهم الوقت والجهد.
ودشنت الوزارة أيضاً تطبيقاً آخر يختص في الموثقين المعتمدين، يتيح لهم استقبال وتقديم عروض خدمات التوثيق للمستفيدين. وكشفت «العدل» أن عدد الموثقين بلغ 1538 موثقاً وموثقة (1512 رجلاً، و26 امرأة)، يقدمون 12 خدمة للمستفيدين.
وتُعد خدمة الموثق التي يمكن الإفادة منها عبر بوابتها www.mwathiq.sa ، من أبرز خدمات وزارة العدل التي أسندتها إلى القطاع الخاص، لتسهيل إجراءات التوثيق على المستفيدين.
ويأتي ذلك في ظل إطلاق وزارة العدل التحول الرقمي في قطاع التوثيق في الوزارة، الذي يتضمن خدمات عدلية رقمية؛ بهدف التيسير على المستفيدين؛ بما يغنيهم عن الحضور إلى مقرات كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.

يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني وافق أخيراً، على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع رؤى وتوجهات الوزارة في إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق ودعم الموثقين، وإتاحة مزيدٍ من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم.
ومنحت اللائحة الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، من دون الإخلال في حق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك، وأجازت له أيضاً توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل في القوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ومن دون إخلال بالاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.
وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود، وتوثيق الديون وتسلمها، وبيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكه، وقسمة المال المنقول، وإصدار الوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود تأسيس الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول.

بعد جدل.. الشورى «يحسم موضوع زواج القاصرات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618129

الرياض - نجود سجدي |منذ 3ساعات في 10 يناير 2019 -اخر تحديث في 10يناير 2019 / 00:53
وافق مجلس الشورى السعودي على ضوابط الزواج المبكر في المملكة، والتي تمنع عقد الزواج لمن لم يُتم 15 عاماً من الجنسين، وقَصر عقد النكاح لمن هو دون 18 عاماً من الذكور والإناث على المحكمة المختصة.
واشتعل المجلس أمس (الأربعاء)، تصفيقاً بعد موافقة غالبية أعضائه على الضوابط المنظمة لزواج القاصرين، بعدما أخضعوا هذا الملف لدراسة مستفيضة في المجلس وسط جدل مجتمعي، إذ صوت المجلس على توصيتين، نصّت الأولى على قصر عقد النكاح لما دون 18 سنة، ذكراً كان أم أنثى، على المحكمة المختصّة، أو مَن يقوم مقامها وفق الضوابط لمرفقة، وأيدها 103 أعضاء، وعارضها 18. وتضمنت التوصية الثانية منع عقد النكاح لمَن يُتم 15 عاماً، وأيدها 79 فيما رفضها 45عضواً.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى يحيى الصمعان في تصريح صحافي عقب الجلسة، أن «المجلس اتخذ قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه موضوع دراسة «الزواج المبكر للفتيات/ زواج القاصرات»، في جلسة سابقة قدمها رئيس اللجنة علي الشهراني.
وقال رئيس اللجنة الإسلامية الدكتور علي الشهراني لـ«الحياة»: «هذا الموضوع أخذ حقه من الدراسة المستفيضة داخل اللجنة، وتحت قبة المجلس، وكان الزملاء في اللجنة والمجلس طوال مدة دراسة الموضوع حريصين على تحقيق مصلحة الشاب والفتاة، ومنع أي ضرر قد يحصل جراء التصرفات الخاطئة من بعض ضعاف النفوس، ومنع أي استغلال لهذا الزواج.«
وأكد الشهراني أن جميع الأعضاء اتفقوا على وضع ضوابط لزواج من هم دون سن 18، «وهذه الضوابط تكفل حال

تطبيقها منع أية تجاوزات أو استغلال. وقد تحقق هذا في قرارات المجلس التي خرج بها هذا اليوم.«
وجاءت المطالبة عبر توصية قدمها أربع عضوات في المجلس: لطيفة الشعلان، وموضي الخلف، ونورة المساعد، وفوزية أباالخيل؛ إلى جانب العضو عيسى الغيث.
وتضمنت التوصية: «أن يكون عقد النكاح للفتيات دون سن 18 عاماً وفق أربع ضوابط، هي: موافقة الفتاة والأم، والحصول على تقرير طبي من لجنة مختصة يؤكد أهلية الفتاة الجسدية والنفسية والاجتماعية للزواج، وألا يكون عمر الزوج أكثر من ضعف عمر الفتاة، وأن يكون عقد النكاح من طريق القاضي المختص بمثل هذه الأنكحة المشروطة.«
ورأى الأعضاء أن تزويج الفتيات القاصرات «مخالف للاتفاقات التي وقعت عليها السعودية، ومنها تصديقها على اتفاق حقوق الطفل الصادرة عام 1988»، موضحين في توصيتهم أن «الدراسات أثبتت أن الزواج المبكر له مضاعفات جسدية سلبية على صحة الفتيات، مثل ازدياد معدلات الإجهاض، والولادات الباكرة، وارتفاع نسبة وفيات المواليد»، لافتين إلى أن زواج القاصرات «يرتبط في ارتفاع المعاناة لاحقاً من الاضطرابات النفسية، مثل: القلق، والاكتئاب، والمخاوف الاجتماعية، ومشكلات التوافق الجنسي.«

بهدف تحفيز القطاع الخاص للتوطين.. العمل تطلق "تمديد صلاحية تأشيرات العمل"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608471

المدينة - جدة
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مبادرة "تمديد صلاحية تأشيرات العمل" لسنتين بدلاً من سنة واحدة دون رسوم إضافية. وأوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، اليوم، أن الهدف من المبادرة هو التيسير على منشآت القطاع الخاص ومراعاة الجوانب العملية التي تواجهها.

دشن برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة

خادم الحرمين: اكتفاء المملكة بأبنائها نعمة.. والأمن والاستقرار النعمة الأكبر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698056

» عكاظ» (الرياض @Okaz_online)
أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أن النعمة الأكبر في بلادنا هي الأمن والاستقرار، معلنا تشرفه بأن يكون خادما للحرمين الشريفين.
وقال في كلمته، خلال تدشينه في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس (الأربعاء)، برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، الذي يستهدف 8 قطاعات واعدة: «أنا سعيد أني أراكم اليوم، وسعادتي دائما أراها عندما أشاهد الكفاءات في بلادنا والحمد لله في كل المجالات، وهذه نعمة من الله على كل حال، ثم وجود وسائل التعليم في كل المملكة من المدارس والجامعات والكليات جعلت المملكة تكتفي بأبنائها، وهذه نعمة كبرى، لكن النعمة الأكبر هي الأمن والاستقرار في بلادنا، الذي جعل العمل فيها في كل مجال ماشيا، والأكبر من هذا كله بلادنا بلاد الحرمين، ويشرفني كما يشرف أي واحد من الأسرة أو من أبناء وطننا أن نكون خداما للحرمين الشريفين، الحمد لله رب العالمين، نسأل الله عز وجل، أن يرزقنا شكر نعمته، والحمد لله بلدنا الآن في كل مجالاته فيها من أبناء البلد مع إخوانهم الذين قبلهم من البلاد العربية وغيرها، خدموا مع الدولة، لكن ولله الحمد الآن ممكن نصدر ما نستورد، نسأل الله عز وجل أن يرزقنا شكر نعمته قبل كل شيء، ويحمي بلادنا من كل من أراد بها سوءا، والحمد لله رب العالمين.»
عقب ذلك، دشن خادم الحرمين الشريفين برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، وشاهد والحضور عرضا مرئيا عن البرنامج والقطاعات المستهدفة منه، الذي يستهدف قطاعات واعدة في إنتاج وتصنيع وتسويق البن العربي، وتربية النحل وإنتاج العسل، وتطوير زراعة الورد والنباتات العطرية، وإنتاج وتصنيع وتسويق الفاكهة، وتعزيز قدرات صغار الصيادين ومستزرعي الأسماك، وتطوير قطاع صغار مربي الماشية، وزراعة المحاصيل البعلية، إضافة إلى تعزيز القيمة المُضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الزراعية.
وفي ختام الحفلة، تسلم خادم الحرمين الشريفين هدية تذكارية من وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن الفضلي، ثم التقطت الصور التذكارية مع فريق عمل البرنامج.
حضر تدشين البرنامج وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ونائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور المشيطي، ومحافظ المؤسسة العامة للحبوب المهندس أحمد الفارس، ومدير عام صندوق التنمية الزراعية المهندس منير السهلي، ووكلاء الوزارة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية والأراضي والمساحة، وعدد من المسؤولين.

ما هي إجراءات زواج من هم دون الـ 18؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698051

عدنان الشبراوي (جدة @ Adnanshabrawi)

علمت «عكاظ» أن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني سبق وأن استبق المشروع الذي أقره مجلس الشورى حول عقد نكاح من هم دون الـ18 عاماً، إذ وجه مأذوني الأنكحة المرخصين في المملكة بمنع إجراء أي عقد زواج لأي فتاة يقل عمرها عن 18 عاما إلا بعد الرجوع لرئيس محكمة الأحوال في كل مدينة، واستكمال الإجراء النظامي الذي يتمثل في الكتابة إلى الجهة المختصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتحقق من حالة الفتاة (راغبة الزواج (اجتماعيا ونفسيا ومدى قبولها للزواج.

وشددت وزارة العدل في تعميم حديث (اطلعت «عكاظ» على نسخة منه) على ضرورة استكمال الإجراءات النظامية الواردة في نظام حماية الطفل، إذ تنص التعليمات على أنه يلزم قبل إبرام عقد الزواج التأكد بأن تزويج من يقل عمره عن 18 عاما - ذكرا أم أنثى - لن يلحق بأي منهما الضرر، ويحقق مصالحه.

وسبق وأن سحبت وزارة العدل تراخيص مأذوني أنكحة ارتكبوا مخالفات نظامية، من بينها مأذون عقد لنفسه، وآخر عقد بصور الهوية، وثالث لم يأخذ توقيع الزوجة على عقد النكاح والاستعاضة عن ذلك بتوقيع الأب.

وتوفر وزارة العدل في موقعها الإلكتروني خاصية الاستعلام عن مأذوني الأنكحة في المملكة الذين يزيد عددهم على 6500 مأذون.

13ألف موظفة استفدن من برنامجي دعم النقل وحضانة الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=357311&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2019-01-09 11:28 PM

كشف صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أن إجمالي السعوديات المستفيدات من برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول)، وبرنامج دعم حضانة الأطفال (قرة (في العام الماضي 2018، بلغ 13516 مستفيدة، منهن 12851 سعودية ملتحقة في برنامج «وصول»، و665 سعودية مستفيدة من برنامج «قرة»، بينما بلغت أعداد مراكز حضانات الأطفال المسجلة والمعتمدة لدى برنامج «قرة» في مختلف مناطق المملكة 158 مركزا .

تعديلات وتحديثات

أجرى الصندوق تعديلات وتحديثات على برنامج «وصول»، سعيا إلى استفادة أكبر عدد من المتقدمات للبرنامج، وتيسير وتسهيل إجراءات تسجيل العاملات السعوديات، في ظل دعم الصندوق لتمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص، ودعم استقرارها الوظيفي .

وتضمنت تعديلات شروط الالتحاق في البرنامج، تعديل شرط التسجيل في التأمينات الاجتماعية، بحيث تكون فترة تسجيل الموظفة أقل من 36 شهرا، وألا يتجاوز الأجر الشهري المُسجل 8 آلاف ريال، كما شملت التعديلات مقدار الدعم المالي الشهري المقدم من الصندوق ثابتا بواقع 80 % من التكلفة، وبحد أقصى 800 ريال شهريا، وإلغاء المشاركة المالية الشهرية المقررة سابقا بواقع 200 ريال، وامتداد فترة الدعم لتصل إلى 12 شهرا .

ويمكن للمرأة العاملة في القطاع الخاص التسجيل في برنامج «وصول»، خلال الرابط .http://wusool.sa

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة، خلال التطبيقات الذكية المرخصة .

كما أجرى الصندوق تعديلا على شروط الالتحاق وآلية الدعم، في برنامج «قرة»، وذلك للإسهام في تمكين المرأة في

سوق العمل والاستقرار فيه .
ويعد برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة «قرة»، مبادرةً من صندوق تنمية الموارد البشرية، لدعم الكوادر النسائية الوطنية في سوق العمل والاستقرار فيه، عبر تسجيل أطفالهن في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة.
ويغطي البرنامج جميع مناطق المملكة، وذلك حسب المراكز المرخصة في كل منطقة، وتصل مدة الدعم إلى 4 سنوات للمستفيدة الواحدة، وذلك لحضانة طفلين كحد أقصى حتى بلوغهما 6 سنوات، بدلا من بلوغهما 4 سنوات كما كان في الشروط السابقة .
استقرار الوظائف
يهدف برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة «قرة»، إلى زيادة نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص، والإسهام في استقرار النساء السعوديات في وظائفهم، وخلق حلول مبسطة للأمهات السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة وخدمات قطاع ضيافة الأطفال .
12851
سعودية ملتحقة في برنامج وصول
665
سعودية مستفيدة من برنامج قرة
158
مركز ضيافة للأطفال مسجل ومعتمد في كل المناطق
الصندوق يسهم في تغطية جزء من تكلفة ضيافات الأطفال على النحو التالي
السنة الأولى: يسهم بتغطية 800 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد
السنة الثانية: يسهم بتغطية 600 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد
السنة الثالثة: يسهم بتغطية 500 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد
السنة الرابعة: يسهم الصندوق بتغطية 400 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد

وزارة النقل من جديد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1729712

راشد بن محمد الفوزان

كتبتُ أكثر من مرة، وتواصلت مع مسؤولي وزارة النقل تعقيباً على مقالاتي بما يخص طريق " الغاط – الزلفي " لست بصدد الحديث عن حادث الأسبوع الماضي الذي راح ضحيته من أبناء المنطقة أو غيرهم سابقاً أو ما سيأتي لاحقاً، من وفيات - رحمة الله عليهم -، هذا الطريق يمثل نموذجاً "لتأخر" مشروع، وقد يكون هناك غيره من الطرق، وهو مهم وحساس جداً "كطرق سفر" فهو ليس مبنى متعثراً ضرره بتأخر قد لا يودي بحياة أحد، ولكن يعيق تنمية، ولكن الطرق تأخرها يعني أن يكون هناك تبعات وهي: " حوادث ووفيات ومصابون وغيره من التبعات، هذا الطريق " الغاط – الزلفي " كل المسافة تقارب 30 كيلو متراً، وهو الواصل بين الغاط والقصيم، وأهميته للمنطقة أنه الرابط مع الطريق السريع " الرياض – القصيم " ومررت بهذا الطريق مرات ومرات ومن سنوات، وكتبت عنه، ووعود بإنهاء الطريق من قبل الوزارة، وهذا من سنوات، وكتبت مقالاً عنه هنا بصحفيتنا بـ"الرياض" في العام 2015 بشهر أكتوبر في الـ8 منه، وجاء تعقيب من وزارة النقل وقتها، بوضع حلول له، والطريق مازال كما هو مع أعمال لم تكتمل أو تنتهي لليوم.
هذه الطرق " الزراعية " وهي تربط المدن أو الطرق السريعة، لا يجب أن يبدأ الأعمال بها " الغاط – الزلفي " أو غيره، إلا ويعرف أنه سيعمل به للنهاية وينتهي، لا أن يبدأ المشروع ثم تظهر عقبات لم يؤخذ حسابها أو ينظر لها من البداية،

ولعل هذا ما تسبب بتعثر المشروع أو مشروعات لسبب أنه لم يكن واضحا أنه سينفذ من دون عقبات، فهي ليست مشكلة مالية أو فنية أو غيرها، العقبات تظهر بمعطيات اعتراض على ملكية أرض، أو طبيعة الأرض وغيره، وهذا يجب العمل على أخذه بالحسبان، وأن يحدد وقت نهاية له، لا أن يعمل بجزء ويُترك جزء، ويصبح أسوأ من حالته الأولى، دور الوزارة هنا مهم بحسم ووضع الحلول لأي مشروع متعثر لطرق تمر بها أرواح الناس وهي خطرة جدا، يعني لا يكتمل المشروع أو يتعثر، ولا نهاية لذلك رغم مرور الوقت.

أتمنى على وزارة النقل ومعالي الوزير الاهتمام لوضع الحلول الجذرية لهذا الطريق، وكل طريق متعثر، بحلول نهائية وتنتهي، فجزء من العمل توقف وهو أخطر من وضع الطريق سابقا، من تحويلات و"صبات" وغيره، وأثق أن وزارة النقل تقدم كل ما لديها وتعمل بجهدها، وهي ستعمل لهذا الطريق وغيره، ولكن أتمنى الحلول الجذرية والنهاية العاجلة، فهي أرواح بشر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مقاربة لأوضاع المتقاعدين

المصدر: جريدة الإقتصادية الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/06/article_1519086.html

د. أمين ساعاتي

يواجه كثير من المتقاعدين ظروفا صحية واقتصادية تستدعي مقاربة رعائية تخفف أعباء تكاليف العلاج والسكن المتزايدة التي بدأت تجور على أرقام ميزانياتهم المحدودة، وهم لذلك بحاجة إلى دعم الحكومة الرشيدة التي ما فتئت تقدم لأبنائها العاملين السابقين واللاحقين كل الدعم والمساعدة، غير أن بعض الأنظمة التي لها علاقة بالمتقاعدين لم تعد صالحة للاستمرار في ظل ظروف اقتصادية وحياتية متغيرة، وأول هذه الأنظمة نظام التأمين، ثم أنظمة البنوك المتعلقة بالقروض، وحتى نظام الخدمة المدنية. إن أنظمة التأمين تقف ممن بلغ الـ60 عاما موقف الرفض الكامل، أي أن كل مواطن بلغ الـ60 عاما، فإنه يفقد أهم شرط من شروط التوقيع على بوليصة التأمين على الصحة، أو التأمين على البيت، أو التأمين على الحياة، وعليه أن يلقى مصيره المحزن مع ثلة من الأمراض التي ورثها في فترة قيامه بمهام الوظيفة، كما أن المواطن الستيني يفقد أهم شرط من شروط اللياقة النظامية المؤدية إلى الحصول على قرض لبناء مسكن أو شراء سيارة أو ثلاجة أو حتى دراجة، وهكذا فإن الإنسان بمجرد بلوغه سن الـ60 فإنه يقصى من المزايا الرحيمة والكريمة للإنسان، وهو الذي شرفه الله سبحانه وتعالى بخدمة أمته ومجتمعه!

نعم كل هذه الأنظمة تتخذ موقفا سلبيا من الموظف الستيني، ونعرف جميعا أن الموظف الذي يبلغ الـ60 ربيعا يحتاج إلى مزيد من رعاية المجتمع، لأن رعاية المواطن إذا كانت مطلوبة حينما يكون على رأس العمل، فهي واجبة بعد أن يحال إلى التقاعد.

البعض يقول إن قوانين القروض والتأمين التي تطبقها المصارف وشركات التأمين في المملكة هي القوانين السائدة في كل أنحاء العالم، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا لا نتمنى أن نكون حريصين على تطبيق قوانين تتعارض مع نظامنا الإسلامي الخالد ولا تراعي أبسط قوانين حقوق الإنسان وتتنكر لموظف أفنى زهرة شبابه في أدائه لعمله أيام الصحة والنضارة والعز، وما نعرفه يقينا أن الغرب يميز الموظف المتقاعد بكثير من المزايا والعطايا ولا يتركه يغرد وحيدا في العوز والفاقة والحرمان.

ومن منظور إسلامي بين القرآن الكريم مراحل حياة الفرد، وجعل الشيخوخة هي المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان الدنيوية وقال تعالى: "هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلا مسمى ولعلكم تعقلون"، وورد في السنة النبوية الشريفة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: "عمر أمتي من ستين إلى سبعين سنة."

أحد الأصدقاء ممن بلغ الـ60 عاما جاءني حانقا وفي يده "بروشور" من أحد البنوك، وفي صدر "البروشور" امتشقت عبارة "وطن واحد، عائلة واحدة، بنك واحد"، وقال صاحبي كنت في البنك البارحة، فأعطاني الموظف "بروشور"

لبطاقة جديدة تحمل عنوان "تيسير"، وفهمت من البطاقة أنها تستهدف "التيسير" على الناس في عيشهم ومعاشهم، وفرحت بالـ"بروشور" وأخذته من الموظف، ثم بدأنا نتحدث عن استحقاقات الحصول على هذه البطاقة، ومن أول وهلة صدمني الموظف قائلا، إن هذه البطاقة متاحة لكل الفئات العمرية إلا من بلغ الـ60 عاما.
وأصبت بصدمة في الحال، وحاولت أن أسترخي حتى أكون جاهزا للرد بهدوء، ثم قلت: حتى التخفيضات في الخدمات والمشتريات تنحي الستيني جانبا. لماذا نغتال إنسانيتنا ووجودنا، ثم رفع صاحبي نبرة صوته المرتعشة، وقال كنت أتمنى ألا تأتي هذه "الـ60" المدمرة إلا بعد أن ندفن في جوف الأرض، وختم صديقي حديثه قائلا، حتى حينما نطلق الشعارات إنما نطلقها وهي فارغة من محتواها وليس فيها فعل يعبر عن الوطن الواحد، والعائلة الواحدة، والبنك الواحد.
إن هذه القصص التي أصبحت تتزايد مع تزايد قوافل المتقاعدين تحتاج إلى البحث عن حلول، إذ إن التأمين على الصحة هو أحوج ما يكون إليه الستيني قبل غيره من الذين لا يزالون ينعمون بربيع أعمارهم، وإن القروض لتأمين السكن هي أجمل هدية يجب أن نقدمها للستيني الذي خدم مجتمعه نحو 40 عاما، وإن البيع بالتقسيط سياسة بيعية وترويجية يجب أن تقدم مع الشكر الجزيل إلى الستيني قبل أن تقدم إلى العشريني أو الثلاثيني.
إن الأنظمة التي ورثها المتقاعدون السعوديون عبر عقود من الزمن يجب أن تصحح كما صحح كثير من الأنظمة الأخرى.
إننا نلتمس من حكومتنا الرشيدة أن تضع يدها الحانية على جميع قضايا المتقاعدين وتعالجها حتى يسود الرخاء والخير في كل ربوع مجتمعنا السعودي الذي ينعم ولله الحمد بكثير من تباشير الحياة الكريمة في عهد ملكها المفدى سلمان بن عبدالعزيز متعه الله بالصحة والعافية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أجور العمالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/07/article_1519411.html

علي الجحلي

أتابع باهتمام الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل ضمان حصول كل من يعمل على حقوقه. هي في حالة المواطن أكثر حرصا وأقرب للراعي الذي يبذل الغالي والنفيس لضمان تماسك وسلامة وأمن كل من يتبعونه. أشاهد هذا وأرى فيه كثيرا من الحماية التي قد لا نجد مثيلا لها خارج حدود الوطن.
ما أريد الحديث عنه اليوم هو حقوق العمالة الأجنبية، وفي هذا الإطار هناك كثير من الأنظمة التي سنتها الدولة، وكثير من عمليات الدعم والحرص التي نشاهدها في إطار حماية حقوق العاملين وسمعة البلاد. أعرف أن هناك لجنة مشكلة بهدف ضمان صرف مستحقات جميع المقاولين، وأن هذه اللجنة لشدة حرصها بعثت أكثر من تعميم لكل الجهات الحكومية لتضمن أنه ليست هناك استحقاقات لأي مقاولين لدى الجهات الحكومية، والهدف النهائي هو الوفاء بكل الالتزامات في البلاد ليحصل كل ذي حق على حقه.
عمل الدولة هذا أسهم في إيجاد روح الالتزام والمسؤولية لدى المقاولين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بعلاقتهم مع العمالة التي على كفالتهم. تعد الدولة المحرك الأكبر للاقتصاد، وقيامها بأمر كهذا يعني أنه لا عذر لمن لا يسدد مستحقات الناس، ويماطل بأي شكل من الأشكال.
عندما شكا موظفو إحدى الشركات كفيلتهم لدى مكتب العمل والمحاكم العمالية كانوا يتوقعون أن ينصاع الكفيل ويلتزم على الأقل بحضور الجلسات التي حددتها الجهة التي يتقاضون أمامها، لكن الشركة لم تفعل واستمرت في المماطلة وحرمان الموظفين من حقوقهم. نتج عن هذا حالة من الاستياء والرفض الذي سبب تجمهر العمال أمام الشركة وهو ما لا يجوز أن نراه في مملكة اليوم التي تركز على حماية الحقوق وإلزام الناس بالمسؤوليات المطلوبة منهم.

تعامل الجهات الأمنية كان دقيقا ومنطقيا وحذرًا في الوقت نفسه مع وجود وسائل التواصل الاجتماعي والتصوير المستمر من قبل العمال، لكننا يجب أن نلزم الشركة بمواجهة الناس. هذا هو المأمول منهم في حالة كهذه، وهو دليل الوعي والاهتمام بأسس التعامل الحريص.
إن كانت هناك من توصية نحتاج إليها في وقت كهذا، فهي الدفع بتسليم الناس حقوقهم والإلزام بذلك خلال ثلاثة أشهر من الاستحقاق، وإلا فيجب التصرف مع المماطلين بشكل يرضي خصومهم المتضررين من عملهم غير النظامي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

البطالة في 2019

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 1 جماد أول 1440هـ - 7 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/07/article_1519416.html

خالد السهيل

بينما كانت الطائرة تحلق بنا عائدة من حائل صوب الرياض، لفت انتباهي رجل مسن كان قد انهمك في حل الكلمات المتقاطعة في صحيفة "الاقتصادية". بينما كان معظم الركاب منهمكين في هواتفهم الذكية.
الفارق في العمر بين جاري والآخرين أزيد من أربعة عقود. إذ إن معظم من في الطائرة من فئة الشباب، وهذه ميزة تتمتع بها بلادنا بشكل عام ولله الحمد.
كنت أتأمل المشهد، وأستحضر سلسلة مقارنات بين الجيل القديم والجيل الشاب الذي يستخدم في محاوراته اليومية مفردات مختلفة، والأمر نفسه يصدق على طريقة اللبس، والتعامل مع بقية تفاصيل الحياة، وهذا طبيعي.
ومع ذلك فإنك لا تعدم أن ترى من يعبر عن تبرمه من بعض المظاهر التي لم يتعود عليها. وللعلم فإنك تجد مثل هذه الشكوى في كل عصر.
وقد تسنى لي حديث قصير مع جاري، وكان يتهم الجيل الجديد بأنه غير مبال ولا يتحلى بالمسؤولية.
قلت له إن تعميم الحكم بهذه الطريقة لا يصلح. إذ إن المشهد من حولنا يؤكد أن الأجيال الجديدة تتمتع بقدر كبير من الكفاءة، والتعثر الذي حصل، كان نتيجة الممانعة المستمرة من البعض في استيعاب الكفاءات المحلية في القطاع الخاص، وهذا الأمر أدى إلى إطلاق أحكام غير دقيقة.
ولكن الاستراتيجيات والمبادرات التي أسفرت عنها "رؤية المملكة 2030 "وبرنامج التحول الوطني، والمساعي الدؤوبة لتمكين الشباب والفتيات من العمل، أعطت موضوع توطين الوظائف دفعة كبيرة.
واليوم "الإثنين" تباشر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، توطين خمسة قطاعات تشمل: الأجهزة والمعدات الطبية، مواد الإعمار والبناء، قطع غيار السيارات، السجاد بكل أنواعه، الحلويات.
لقد أتاحت جهود التوطين فرصا كبيرة للفتيات، تصوروا أن عدد منسوبات القطاع الخاص في 2018 وصل إلى 600 ألف.
قبل فترة غير بعيدة، كان توظيف المرأة متعثرا. حاليا لا يوجد قطاع يتمنع عن توظيف المرأة. أتطلع أن يكون 2019 عام تقليص البطالة.

الحياة
AL HAYAT

أرقام • مفزعة" للطلاق في مجتمعنا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 جماد أول 1439هـ - 8 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617901

عقل العقل |

كشف التقرير الشهري الصادر عن وزارة العدل أن إجمالي عدد صكوك الطلاق الصادرة من محاكم مناطق المملكة خلال شهر ربيع الأول الماضي بلغت 3989، وذكر التقرير أن 81 في المئة من حالات الطلاق سجلت لطرفين سعوديين، أي ما يعادل 3246 صكاً، وبيّن التقرير أن إجمالي عدد صكوك الطلاق منذ بداية العام الحالي بلغ 14102.
الأرقام أعلاه لا تكذب، وتعطي دلالات خطرة ومهددة لـ «مؤسسة الزواج» أساس أي مجتمع، لست من المرجفين في حق مجتمعنا، ولكن من المهم الالتفات إلى معالجة ومعرفة الأسباب الحقيقية للطلاق في مجتمعنا، وهل هناك تساهل خاصة من المتزوجين حديثاً لمفهوم الطلاق؟ لا يوجد عندي خلاف أن الطلاق شرع لأسباب واقعية، بحيث لا يمكن أن تستمر الحياة بين طرفين في حالات معينة، وقد يكون الطلاق هو الحل المثالي لهذه العلاقة.
للأسف هناك «قلة» واضحة في الدراسات الاجتماعية لدينا التي تتعاطى مع حالات الطلاق، فلا توجد مراكز دراسات اجتماعية معتبرة، وجامعاتنا لاسيما أقسام الدراسات الاجتماعية نادراً ما نقرأ دراسات منها حول هذا الموضوع، وإذا ما صدمتنا أرقام الطلاق مقارنة بحالات الزواج والتي تصل في بعض الفترات إلى 30 في المئة، نسمع تعليقات وأسباب الطلاق بشكل مكرر وممل ولا جديد فيها، إذ إن البعض يردد دائماً أن ذلك بسبب نقص في الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج، وهذا التبرير فقط نسمعه لدينا، وقد نكون نحن المجتمع الوحيد الذي يردد هذا السبب، ويا حبذا لو نعرف نسب الطلاق لدى الأزواج الذين حصلوا على مثل هذه الدورات، وإما أنها فقط كلام يردد بلا معنى.
قد أميل إلى مثالية بعض الأزواج في الاهتمام بشكل الزوجة دون الاهتمام بشخصيتها، وقد يفاجأ الزوج بأنها ليست بذلك الجمال الباهر الذي وضعه في مخيلته، على رغم أن بعضهم أشكالهم عادية أو أقل من عادية، إلا أنه يطلب مقاييس جمال على شاكلة تلك الممثلة العالمية. أتذكر إحصاءً نشر قبل سنوات أن الرجل البريطاني يركز على شخصية المرأة قبل شكلها، وكلنا نعرف أن الجمال يمكن التلاعب فيه بالماكياج ومواد التجميل.
كنت في نقاش مع بعض الأصدقاء حول هذه الأرقام المفزعة للطلاق في مجتمعنا، أحدهم، وأنا أميل إلى تفسيره، يرجعها أو على الأقل أنها عامل حاسم في الطلاق وهو قضية العامل الاقتصادي، فقد تكون المرأة متعودة على حالة اقتصادية جيدة، وتتمتع بحقوق السفر للخارج في كل إجازة، وعندما تنتقل إلى بيت الزوج قد لا يستطيع أن يوفّر لها مثل هذه المتطلبات وتبدأ المشاكل بينهما، وبعض الأزواج لظروفهم العملية والوظيفية هم في بدايتها، فتكون مداخيلهم متدنية في بعض الأحيان ولا يستطيع توفير بعض مطالب زوجته التي يرى أنها غير مهمة.
أنا من المؤمنين أن عمل المرأة ووجود وظيفة لها توفّر لها دخل ثابت وتعطيها الإحساس بالإنسانية وأنها مشاركة في التنمية، هو من العوامل المهمة في استقرار الحالة الزوجية، أما أن تترك الزوجة في بيتها وبين الجدران لساعات لحين عودة زوجها من عمله منهكاً، فهذا الجو الكئيب لحالة الزوجة سينفجر في أي لحظة ويدمر العلاقة.
البعض يرجع أسباب ارتفاع الطلاق، خاصة لدينا، بسبب وسائل التواصل الاجتماعي، وقبله كانوا يرجعونه إلى ما تشاهده المرأة من مسلسلات تلفزيونية، وهذه باعتقادي أسباب ساذجة، فالعالم كله يتعاطى مع هذه الوسائط، ولم نسمع أنها كانت سبباً بالطلاق بالشكل المطلق، ومن ناحية أخرى كأننا نشكك في قيمنا ومبادئنا ونصورها بالهشة والتي تكون ضعيفة وعرضة للسقوط الأخلاقي جراء وسائل التواصل الاجتماعي.
مع خروج المرأة للعمل واكتسابها الثقة بنفسها ووجودها في مراكز العمل وتواصلها المباشر مع نظرائها الرجال، قد تكون فرصة الاختيار حقيقية وتصمد أمام منغصات وظروف الحياة القاسية، من تجربة بعض بنات أقارب وأصدقاء تزوجن من زملاء لهن في العمل أجدها من أنجح العلاقات وأكثرها سعادة وصموداً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

دعم عمليات الإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 جماد أول 1439هـ - 8 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/08/article_1519951.html

علي الجحلي

ثبت خلال الفترة الماضية أن هناك جهودا حثيثة لتحقيق متطلبات المواطن في مختلف مجالات الحياة. الإسكان واحد من تلك المتطلبات، التي لا بد من الاهتمام بالتعامل معها بشكل احترافي، يراعي كل ما يهم المواطن والوطن من نواح اجتماعية وثقافية واقتصادية وأمنية. وجود الكم الكبير من العروض الإسكانية لمختلف فئات المجتمع يستدعي مزيدا من التفاهم والتواصل بين الجهة المشرفة على العمليات – وزارة الإسكان – والمواطن.

التواصل يبني الثقة ويجعل العلاقة أكثر دفئا، عندما يشعر المواطن بأن الوزارة ومختلف مكوناتها تتعامل مع متطلباته باهتمام، كما يسهمون في التوعية بالأساليب الحديثة التي تمكن الجميع من الحصول على المتطلبات المعيشية المتطورة.

الواقع هذا يتطلب أن تراعى المتطلبات التنظيمية الجديدة، التي تفرضها حركة الإسكان، العلاقات المجتمعية الجديدة التي تنتج عن الاستفادة من مخرجات مشاريع سابقة.

كانت مخرجات الإسكان دوما أقل جذبا "في السابق"، ذلك أن المجتمع كان يبني علاقاته على مفاهيم وأساليب مختلفة في مجال الإسكان. مع التطور، والنضوج الحضري، واختلاف المتطلبات، وزيادة الأعباء التي نتج عنها انحسار تعداد أفراد الأسرة، نحن نتعامل مع فكر جديد واهتمامات مختلفة.

الحال التي كان يسيطر فيها انتشار الوحدات السكنية الواسعة ذات التكاليف العالية بداية، ثم المرتفعة بعد ذلك - بسبب الحجم والاستقلالية التي كانت مسيطرة حينذاك - تغيرت، وأصبحت تتضمن تكوين وحدات أكثر تقدما وأوفر خدمات وأجمل تصميما، وهذا ما تبحث عنه الأسرة اليوم.

المدن الكبيرة ستكون رائدة في عمليات التجمعات الإسكانية على شكل عمائر قد تختلف في تجهيزاتها عن تلك الموجودة حاليا، لتكون جاذبة للفئات القادمة، خصوصا أن حجم الأسرة مرشح للبقاء ثابتا على مدى سنوات بعد إنجاب أطفال أقل مما كان عليه سابقا. يسمح هذا بتركيز مختلف في التصميم والخدمات الموفرة في المسكن، وهو أمر لا يغيب عن فكر وذهن المخططين في الوزارة، لكنه يصبح هاجسا على المستوى العام، مع زيادة تكاليف بعض الخدمات التي تحظى بها المنشآت المنفصلة التي تبحث عنها الغالبية اليوم.

الجزئيات الاجتماعية والاقتصادية ستكون أكثر تأثيرا، وسيكون الالتزام بالتعامل معها والمبادرة في إيصالها إلى المستحقين من المهام الأساسية للوزارة، عن طريق وسائل التواصل والتفاعل المتوافرة لها، وغيرها من الأساليب الجديدة التي يمكن أن تبدع فيها الوزارة لتحقيق الأهداف المرسومة المهمة.

الحياة
AL HAYAT

«موعد» في مركز صحي!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617782

أسماء الفاضل

تسعى وزارة الصحة بخطوات متسارعة لتطوير خدماتها، والكل يشهد التغيرات التي تخطوها مشكورة، غير أن المواطن لا يزال يعاني مشكلته الأزلية عند زيارة المستشفيات في صعوبة الحصول على موعد مناسب لحالة المريض من دون «واسطة»، ويعاني إمكان الحصول على سرير شاغر أيضاً من دون «واسطة»، ومهما بلغت حالته تبقى «الواسطة» حائلاً دون استحقاقه الخدمات بمرونة وسلاسة، حتى اعتاد المريض مواجهة تلك المعوقات ولم يعد أمامه إلا الاستسلام للمرض لينهش ما بقي صحيحاً من جسده إلى أن يتاح له سرير أو يناشد من لديه واسطة. ما تم ذكره ليس بجديد، إذ أشبع طرحاً وشرحاً، وما زلنا بانتظار الحلول الجذرية لهذه المعاناة، إذ ليس بإمكان الجميع تلقي العلاج في المستشفيات الخاصة.

وما أردنا الحديث عنه اليوم هو دور المراكز الصحية، وتسعى الوزارة جاهدة لتخفيف العبء الثقيل عن المستشفيات والتيسير على المريض بتحويل الحالات المعتادة كأمراض البرد والإنفلونزا والنزلات المعوية وحالات الربو وبعض الحالات الطارئة والتطعيمات إلى المراكز الصحية التي تُعنى بصحة سكان الأحياء، وهو ليس بجديد غير أنه في تطور ملحوظ، ونحن إلى هنا متفقون معكم يا وزارة الصحة، لكن أن تشترط على المريض عند زيارة المركز الصحي أن يحجز موعداً مسبقاً!

هنا علينا أن نتوقف قليلاً ونتساءل: هل نحن نتنبأ بحدوث المرض الطارئ؟ أم هل يعلم أحد «ما» أن ابنه سيصاب بأزمة ربو خلال الأسبوع المقبل عند حدوث تغير مفاجئ في الطقس؟ أم على أحدنا أن يقوم بحجز موعد لأنه ربما يصاب بالإنفلونزا بعد أسبوعين؟

ولو كان للمرض أن يستأذن لما منحناه الإذن واستضفناه لكيلا نزعجكم بحجز الموعد، آملين منكم مراجعة القرار بقليل من الواقعية و«الحنية» يا وزارة صحتنا الكريمة، ونحن على يقين بأن النقد الإيجابي يسير بنا نحو الأفضل، ولكي نكون منصفين فنحن نثمّن لكم العمل الجبار الذي قدمتموه لنا بتحويل صرف الدواء إلى «صيدليات الدواء» في جميع فروعها وتسلمه منها بكل سلاسة عبر الرابط الذي يحمل جميع بيانات المريض، بحيث يكون لكل مريض ملف صحي لدى الصيدلية، يمكّنه من تسلّم العلاج حتى للأمراض المزمنة دورياً دون عناء، وهذه تعد بادرة جيدة وقفزة في تطوير خدمات المراكز الصحية.

كما نثمّن لكم ربط برنامج «صحة» بملف المواطن في جميع القطاعات الصحية، والذي يعرف به من دون حاجة للشرح لدى كل جهة طبية يتوجه إليها، بحيث يتضمن البرنامج ملفات خاصة عن الفرد والعائلة، تشمل جميع المعلومات الصحية المهمة.

ومضة: نأمل من بعض الوزارات الأخرى أن تنهض من غفوتها، فقد تنامى إلى سمعنا أنه تم إغلاقها، وتسارع إلى تطوير خدماتها التي عفَا عليها الدهر.

تمكين المرأة في رؤية 2030

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 جماد أول 1440هـ - 9 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1730345

أ.د. عبدالمحسن الداود

تحفل جامعاتنا بالعديد من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت سبل تعزيز تمكين المرأة في المجالات التعليمية والاقتصادية، فهذه دعوة إلى المسؤولين عن تطبيق مبادرات الرؤية إلى الاستفادة من هذه الدراسات العلمية الموثقة في إيجاد الوسائل الممكنة للتسريع بتمكين المرأة وفقاً لرؤية ..2030

شهدت المملكة خلال فترة وجيزة من الزمن تنمية شاملة عمت جميع مجالات الحياة فيها، فحققت قفزات سريعة في معدلات النمو والتقدم، وتوجَّهت ثمار التنمية وخططها إلى المواطن والمواطنة بالدرجة الأولى انطلاقاً من أن تنمية المواطنين هي الثمرة الحقيقية والمقياس الأولى بأن يؤخذ في الحسبان عند تقويم خطط التنمية أو الحديث عن نتائجها، والمرأة لها مكانة مميزة لدورها في بناء المجتمع ودعم تماسكه ورسم صورة مشرقة لمستقبله، فهي النواة الأساسية للأسرة والمجتمع، ولهذا فإن الاستفادة من إمكاناتها للمشاركة بشكل فاعل في قيادة سياسة التغيير التي تعيشها بلادنا تعد من أهم أهداف رؤية المملكة 2030 حتى أصبح موضوع تمكين المرأة شعاراً أساسياً في هذه الرؤية.

ويرتبط عمل المرأة ارتباطاً وثيقاً بما تحرص المملكة على توفيره لأبنائها من فرص التنمية، وزيادة رخاء المواطن وتوفير سبل الحياة السعيدة لهم، فنالت مكانتها علمياً وثقافياً وعملياً واقتصادياً، حتى تبوأت مكانة رائدة في مختلف قطاعات العمل، وصار لها حضورها، وظهر تفوقها وتميزها في ميادين التربية والتعليم والصحة والإعلام والثقافة والاقتصاد وقطاعات المال والاستثمار ومؤسسات تقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات المختلفة. وكيف لا يكون لها ذلك، وهي التي تعدُّ للوطن أبناءه، وتزوده بالكفايات المتخصصة والعاملة في مختلف الميادين.

ومن هذا المنطلق لم تغفل رؤية المملكة 2030 وهي تتحدث عن مشاركة المرأة أن توظيفها أصبح من ضروريات الحياة بالنسبة لها خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية، والنقلات الحضارية المتلاحقة التي يعيشها مجتمعنا، فمن خلال تعزيز بيئة تعليمية للمرأة تتوافق مع متطلبات سوق العمل المتطور، ودعم مجالات تعليمية حديثة لمواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، يمكن أن يتحقق الكثير من زيادة تمكين المرأة في المجتمع كما حددته الرؤية.

ولهذا فإن المرأة في المملكة قادمة بدور تنموي ومحوري في رؤية 2030 حيث وضعتها في المقدمة، وأكدت على مشاركتها الكاملة في سوق العمل، فهي عنصر مهم من عناصر قوة المجتمع، ولديها إمكانات النجاح، فالتنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي لا يكتمل إلا بمشاركتها، وتنمية مواهبها، واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة، لبناء مستقبلها كتوجه استراتيجي، وكواحد من أهم البرامج والإصلاحات الرئيسة التي تبنتها الرؤية لتعزيز التحسينات الطموحة في وضع المرأة، وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتوفير مناخ آمن وخدمات تسهل عليها القيام بواجباتها الوطنية.

ومن جوانب تمكين المرأة السعودية اهتمام القيادة بإيصالها إلى المناصب القيادية، وإتاحة الفرصة أمام المبدعات والمثقفات والمميزات منهن للمشاركة في النهضة والبناء، وتشجيعهن على الإنتاج مع التمسك بتقاليدهن وحجابهن وعاداتهن الأصيلة.

ومن المتوقع أن تشهد المملكة مزيداً من الإنجازات على صعيد تمكين المرأة، خاصة مع تزايد عدد الإناث في التعليم والتأهيل والتدريب، حيث تشكل المرأة السعودية رافداً مهماً من روافد نجاح الرؤية، لترتفع مشاركتها في قوة العمل إلى 30 % بحلول 2030 وفقاً لما ذكرته الرؤية.

وتحفل جامعاتنا بالعديد من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت سبل تعزيز تمكين المرأة في المجالات التعليمية والاقتصادية، فهذه دعوة إلى المسؤولين عن تطبيق مبادرات الرؤية إلى الاستفادة من هذه الدراسات العلمية الموثقة في إيجاد الوسائل الممكنة للتسريع بتمكين المرأة وفقاً لرؤية ..2030فالمرأة السعودية بما توفر لها من تعليم عالٍ، وما حققته

من تفوق في المجالات المختلفة قادرة على المشاركة في إنجاح هذه الرؤية أسوة بالرجل ..حيث وفرت قيادتنا الوسائل كافة لتحقيق التمكين الكامل للمرأة.
ولعلنا في خضم هذا الاهتمام بتمكين المرأة لا نغفل جانباً مهماً في تعزيز الإيجابيات وتجاوز السلبيات التي قد تحدث أثناء تعزيز مشاركة المرأة في رؤية 2030 وهي التقويم ومتابعة النجاحات وتعزيزها، ودراسة أسباب السلبيات التي يمكن أن تحدث ومعالجتها في وقتها وعدم التهاون فيها مهما بدا أنها صغيرة، فإعادة الهيكلة لأي نظام اجتماعي تعوزه التجربة والخبرة، ولهذا فالمراجعة المستمرة مطلوبة لكل خطة على حدة لنضمن الانطلاق نحو المشاركة الكاملة للمرأة دون حدوث ردود فعل قد لا يحمد عقباها.. والله ولي التوفيق.

توطين القطاع الخاص وكف العفريت

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م *
https://www.okaz.com.sa/article/1698030

منى العتيبي

عندما نسأل أي طفل من أطفالنا عن مستقبله ووظيفة أحلامه يبادرنا مباشرة بحلمه الطيّار، المعلم، المهندس، الطبيب، السفير وغيرها من مهن القطاع الحكومي الشهيرة والمتداولة عند كافة أفراد الأسر السعودية التي تتناسخ أحلام مستقبل أولادها وفقًا للعرف الاجتماعي والنموذج المُحتذى به وقتها؛ فالوظيفة السائدة اجتماعيًا تكون هي مستقبل أحلام أغلب الأسر ويزدحم أبناؤهم عند أبواب جامعتها.
واقعيًا؛ الثقافة الاجتماعية في اختيار الوظائف المهنية للأبناء في المجتمع السعودي تقوم على أمرين؛ الأول هيمنة الوظيفة الاجتماعية السائدة في المجتمع وقتها التي بدورها تمثل الوجاهة الاجتماعية عند موجة كبيرة من الجمهور، والثاني انحصار اختيار الوظائف من القطاع الحكومي وإهمال القطاع الخاص والنظر إليه بدونية.
وللأمانة لا ألوم المجتمع في محدودية النظر إلى القطاع الخاص الذي سيطر عليه الأجنبي حتى بلغت رواتبه عشرات ومئات الألوف، أنا ألوم انعدام الثقافة المجتمعية وتقاعس الجهات المختصة وأولها الإعلام عن نشر مميزات وظائف القطاع الخاص والاكتفاء بنشر الصور السلبية عنها دون عرض المشكلات الحقيقية والمطالب المأمولة منها.
فقد انحسرت ثقافة المجتمع عن القطاع الخاص بأنها وظيفة لا تُطاق وتناسب فقط الغريب.. عابر السبيل.. وأن أعباءها لا تُحتمل ومعقدة في الأداء، والمستقبل معها غير آمن ولا مرهون ويعيش معها على كف العفريت.
القطاع الخاص لايزال يعاني من مشكلات نظامية تعد السبب في عزوف الأبناء عنها ولو تم تعديلها سيتم تعديل النظرة المجتمعية لوظائف القطاع الخاص وتحقيق المعادلة العادلة بين مزايا القطاع الحكومي عن الخاص التي تعد مطلبًا ضروريًا وعاجلًا لتحقيق طموحات الرؤية السعودية، أولها تحقيق الأمان الوظيفي الذي يفقده القطاع الخاص، رفع نسبة التوظيف إلى 100 %بالشركات الكبرى كشركة سابك وفتح المجال بشركات البترول لاستيعاب السعوديين، وضع حد أدنى للرواتب بحيث تتساوى مع الوظائف الحكومية، تقديم برامج تأسيسية مهنية داعمة لتأهيل الشباب على خوض غمار العمل في السوق، ويكون ذلك ضمن المناهج الدراسية ولا يُكتفى بالاختيار والرغبة الذاتية، وبهذا يتم إلغاء شرط الخبرة التعجيزي بعدد السنوات، ويكون المواطن السعودي مقبولا بالخبرة منذ مراحله الدراسية الأولى. كل ذلك سيسهم حتمًا في الإقبال على القطاع الخاص الذي يعد الآن محدودًا ولا يحقق تطلعات الرؤية السعودية ويعالج عدم استمرارية الموظف السعودي فيه؛ لأنه يتعرض لمضايقات الموظف المنافس الأجنبي له ميدانيًا ومعنويًا في تشويه سمعته الوظيفية وعدم تحمله لأعبائها خصوصًا أن بعض المؤسسات والشركات الخاصة تعمل على تقدم المهن المتدنية في رواتبها ومحدودية العمل بها إلى الموظف السعودي وتخصيص المهن العالية في الأداء والتمكن والراتب للأجنبي، ربما يعود أحد أسباب ذلك تمكن الأجنبي المهني وتغييب تدريب السعودي والثقة به لتمكينه.

الحياة
AL HAYAT

«هروب" الفتيات ليس بـ ٠ظاهرة«

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618099

أحمد الحناكي

للضجة المثارة حالياً في وسائل الإعلام الغربية أهداف كثيرة، منها الصادق ومنها الكاذب ومنها ذو الأهداف المشبوهة، لكن السؤال :ما الذي يحدث بالضبط؟ فتاة سعودية هربت من ذويها إلى دولة تايلند، وفي المطار لم يتضح بالتفصيل من الذي أراد إعادتها إلى عائلتها، غير أنها احتجت ولجأت إلى غرفة في فندق مقفلةً الباب على نفسها، وتواصلت في الوقت نفسه مع وسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان تشتكي بأنها لن ترجع خوفاً من القتل أو العنف أو خلافه.

وسائل الإعلام الغربية -كعادتها -خلطت ما بين موقف الحكومة وموقف العائلة، فليس هنالك نص بالقوانين السعودية على وجوب معاقبة الفتاة التي تهرب من أهلها فهذا شان عائلي لا تتدخل به الدولة، بل ربما كانت المملكة من أكثر الدول في العالم التي تتجنب الدخول في الاشكالات التي تقع بين أفراد الأسرة إلا إذا تجاوزت الحدود القانونية، خاصة أن الكثيرين من الآباء المتسلطين يتمسكون بورقة الدين، مستغلين الفهم الخاطئ في معاملة المرأة.

كنت بالصدفة أقرأ رواية سويدية مترجمة لكاتب يدعى ستيغ لارسن، ذُهلت من حجم الاضطهاد الذي تلقاه المرأة السويدية ذلك الوقت (يحكي الكاتب عن فترة الثمانينات)، ولكي نكون منصفين لم تكن قوانين بل أعراف اجتماعية، غير أنها مؤشر واضح على أن قضايا المرأة معقدة في كل أنحاء العالم، وإن تفاوتت بطبيعة الحال بين بلد عن بلد، على أن الوضع عموماً يبشر بانحسار لصالحها وهو ما أتمناه لبنات الوطن.

هل هروب الفتيات السعوديات ظاهرة؟ طبعاً لا، لكن هذا الرصد الإعلامي المحموم يصور النساء السعوديات يتزاحمن بالطوابير مهاجرات إلى الخارج، وبعيدا عن محاولة الدفاع عما يحدث لدينا فقد كانت تعليقات الإعلام الغربي مليئة كالعادة بـ «التجني» و«الجهل». نعم، هناك نساء لم ينلن حقوقهن الكاملة، لكن المشكلة الأكبر تقع على الأسرة أولاً التي تفضل الذكور وتنحاز لهم غريزياً، مع التسليم بأن هناك من الآباء أو الامهات من تجاوزوا هذه المسألة تماماً، وبالذات الأجيال الأخيرة التي لا تؤمن بتاتاً بما كان يصنعه الآباء والأمهات.

الحديث عن الجيل الجديد يعني أن تتحدث عن الجنسين، وبالتالي انتهى عصر يتم التعامل فيه مع النساء بأنهن قاصرات طوال العمر، فهن والرجال يتلقون مصادر التربية والتعليم والإعلام نفسه، مع الإيمان التام أن على الدولة ممثلة بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والشؤون الإسلامية والعدل أن تمارس ضغوطاً أكبر في سبيل تحقيق المساواة التي تطمح لها النساء.

المفارقة الكبرى هي أن الإعلام العالمي، تحديداً البعض منه، يمارس نفاقاً عندما يدّعي الحرص على حقوق النساء في السعودية عندما استيقظ فجأة هذه الأيام، بينما كان يغط في الشخير العقود الماضية، والأغرب أن هذا الاستيقاظ حدث بعد أن أصدرت المملكة قرارات تنصف المرأة نسبياً.

لكي نصبح أكثر واقعية علينا أن نوازن بين خطي السيادة وحقوق الإنسان، فهذه المرة كانت أخف وطأة، ولربما كانت مقبولة لو كان هناك فهم لما جرى وليس كما تبنوا الرأي الذي يقول ان الفتاة ستعدم عندما تعود للمملكة.

أود بمناسبة الحديث عن المرأة ومعاملتها أن أحيل السيدات والسادة إلى قراءة ما يحدث في دول عربية كثيرة في قضايا الشرف من قتل وعنف مبالغ فيه ولمجرد الشك وحتى من دون اللجوء إلى القانون، ولا يقتصر الأمر عليها، بل ويتجاوز إلى دول أخرى كباكستان والهند وأفغانستان وجيرانهم.

في الأخير، لو كان الأمر بيدي لشكّلت لجنة من الخبراء في «الاجتماع» و«التعليم» وعلماء النفس لتناول هذه القضايا درساً، وفي الوقت نفسه توحيد الجهة التي تتولى التفاوض في حالة كحالة هذه الفتاة أو غيرها، متمنياً أن تنتهي القضية إلى عودة الفتاة إلى حضن والديها باتفاق وقناعة.

كاريكاتير

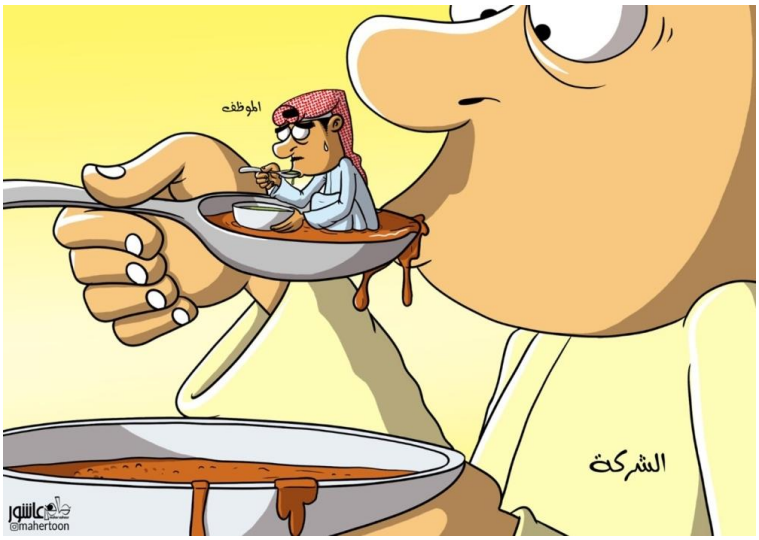	الحياة **المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م** http://www.alhayat.com/article/4617508
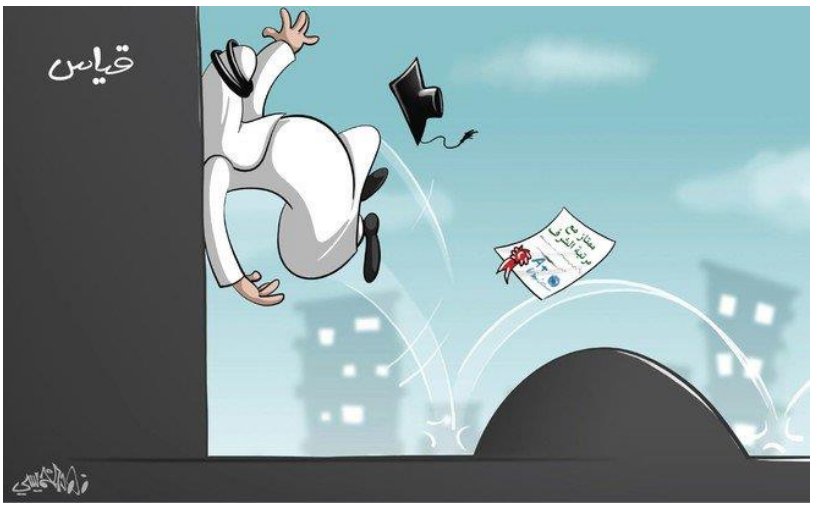	الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 30 ربيع ثاني 1440هـ - 6 يناير 2019م** http://www.aleqt.com/2019/01/06/article_1519061.html

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 جماد أول 1439هـ - 7 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4617123

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 جماد أول 1439هـ - 7 يناير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1697493

	المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 2 يناير 2019م http://www.alriyadh.com/1730219
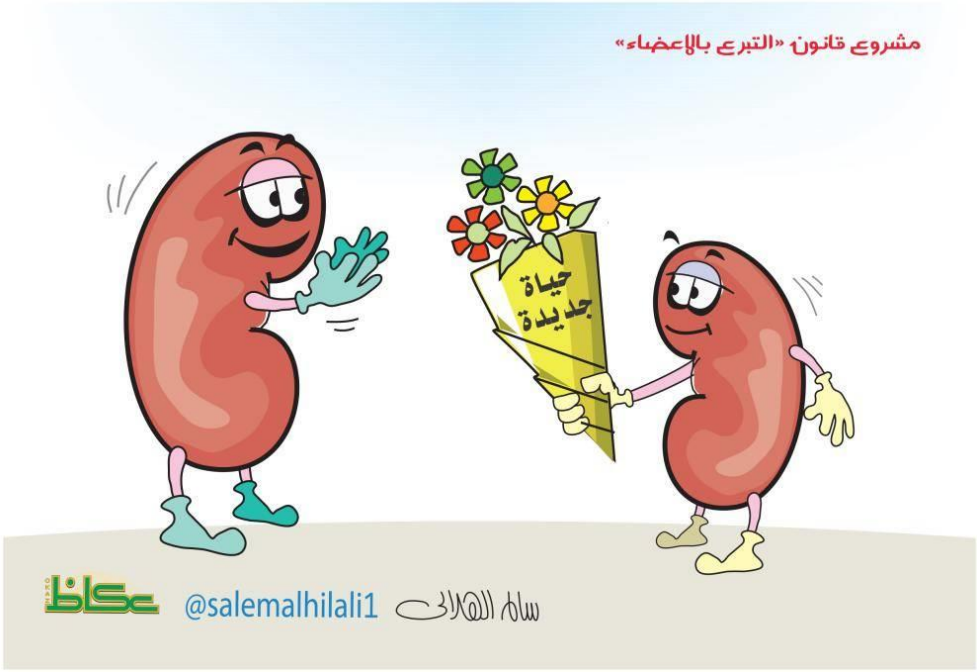	**المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 جماد أول 1439هـ - 8 يناير 2019م** https://www.okaz.com.sa/article/1697682

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 جماد أول 1439هـ - 9 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4617989

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 3 جماد أول 1439هـ - 9 يناير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/01/09/article_1520841.html

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4618106

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1730592